العدد السادس عشر
السَّنة الثَّامنة - المجلد الثاني

رجب ١٤٤٦هـ
يناير ٢٠٢٥ م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية محكمة، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد ١٦

وقف السنة والتراث النبوي

بسم الله الرحمن الرحيم

المُحتَوَيات

مصطلح الحديث

مفهوم مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان (٦٢٨هـ) ١١

د. عبد الباري بن حمَّاد الأنصاري..... ١٢-٦٠

علل الحديث

الأحاديث التي نص العلماء فيها على خطأ عبدالرزاق بن همام الصنعاني في روايته عن معمر بن راشد -جمعًا ودراسة- ٦١

د. عبدالرحمن بن أنيس بن أحمد جمال ٦٢-١٢٧

التخريج

أثر التخريج في اكتساب الملكة الحديثية ١٢٨

د. محمد بن عبد الله الاطرش ١٢٩-٢٠٤

دراسات منهجية

أثر الإمام علي بن الحسين بن الجنيد الرازي في كتاب العلل لابن أبي حاتم.....٢٠٥

د. مصطفى محمد محمود سيدات مختار ٢٠٦-٢٧٥

الجرح والتعديل

الشبه الواردة حول عدالة الصحابة والرد عليها ٢٧٧

أ.د. عبدالله بن محمد منصور آل الشيخ.....٢٧٨-٣٣٣

تحقيق التراث

حاشية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة على صحيح البخاري تحقيق وتعليق ٣٣٥

د. عبد الحي مغاري صنهاجي ٣٣٦-٣٨٩

دراسات منهجية

باب يعنى بدراسة مناهج الأئمة والمحدثين في مصنّفاتهم و مؤلفاتهم الحديثية.

أثر الإمام علي بن الحسين بن الجنيد الرازي في كتاب العلل لابن أبي حاتم

د. مصطفى محمد محمود سيدات مختار
قسم علوم الحديث
كلية الحديث الشريف
الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة.

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2025.4

ملخص البحث

موضوع البحث:

دراسة أثر الإمام علي بن الحسين بن الجنيد الرازي في كتاب العلل للإمام ابن أبي حاتم، حيث إن غالب مادة الكتاب هي سؤال ابن أبي حاتم لأبيه وأبي زرعة الرازي عن علل الأحاديث، وقد اختار ابن أبي حاتم ابن الجنيد ليسأله في سبعة عشر موضعا دون غيره من شيوخه.

هدف البحث:

إبراز أثر ابن الجنيد في كتاب العلل من خلال جمع الأسئلة التي سأله ابن أبي حاتم عنها، وبيان أحكامه ومقارنتها بأحكام غيره من النقاد مع إبراز أدلتها، والترجيح بينها، وتوضيح الأسباب التي دعت ابن أبي حاتم لسؤاله دون غيره من شيوخه.

وقد اشتمل البحث على مقدمة وفصلين، الفصل الأول تضمن ثلاثة مباحث: المبحث الأول: في ترجمة ابن الجنيد، والمبحث الثاني: في عباراته في تعليل الأحاديث، والثالث: في مكانة ابن الجنيد عند ابن أبي حاتم، وفيه مطلبان: أحدهما: في أسباب سؤال ابن أبي حاتم لشيخه ابن الجنيد، والثاني: فيما خالف فيه ابن الجنيد رأي الإمام أبي حاتم الرازي. والفصل الثاني حوى الأحاديث التي سأل ابن أبي حاتم شيخه عنها وهي سبعة عشر حديثا. وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والنقدي فيما تضمنه.

وخلص البحث إلى نتائج أهمها:

أن سبب سؤال ابن أبي حاتم لشيخه ابن الجنيد يرجع لأمرين: أحدهما: أن ابن أبي حاتم جعله بمنزلة أبيه -وذلك بعد وفاة أبي حاتم- ، فَرَضِيَهُ وسأله عن علل بعض الأحاديث حيث لم يتفق له سؤال أبيه عنها، والثاني: علمه بعلل الحديث خاصة حديث الزهري ومالك.

ظهور شخصية ابن الجنيد النقدية، من خلال حكمه على الأحاديث وإبراز الدليل على ما ذهب إليه، بل ومخالفة إمام مثل أبي حاتم الرّازي، ورجحان قوله عليه في بعض المواضع.

الكلمات الدّالة (المفتاحية):

أثر ابن الجنيد، ابن أبي حاتم، كتاب العلل.

Abstract

Dr. Mustafa Muhammad Mahmoud Siedat Mukhtar
Department of Sciences of Hadith
Collage of the Noble Hadith
Islamic **University** of Madinah.

Research Topic:

A study of the influence of Imam Ali bin Al-Hussein bin Al-Junayd Al-Razi on the Book of Illnesses (Al-'Illal) by Imam Ibn Abi Hatim. The majority of the content of this book consists of questions posed by Ibn Abi Hatim to his father and Abu Zar'ah Al-Razi regarding the flaws in hadiths. Ibn Abi Hatim specifically chose Ibn Al-Junayd to ask about seventeen instances, as opposed to his other teachers.

Research Objective:

The research aims to highlight the influence of Ibn Al-Junayd on the Book of Illnesses by compiling the questions Ibn Abi Hatim asked him, outlining his rulings, and comparing them to the opinions of other scholars, while presenting supporting evidence, giving preference when applicable, and clarifying the reasons Ibn Abi Hatim turned to him over his other teachers.

The research includes an introduction and two chapters:

The first chapter contains three sections:

The biography of Ibn Al-Junayd.

His expressions in explaining the flaws of hadiths.

The status of Ibn Al-Junayd with Ibn Abi Hatim, including two subsections: one on why Ibn Abi Hatim questioned his teacher, Ibn Al-Junayd, and the second on the disagreements between Ibn Al-Junayd and Imam Abu Hatim Al-Razi.

The second chapter contains the seventeen hadiths Ibn Abi Hatim inquired about from his teacher. The research relies on both inductive and critical methodologies in its approach.

Research Findings: The study concluded that the reasons for Ibn Abi Hatim questioning his teacher, Ibn Al-Junayd, were twofold:

Ibn Abi Hatim regarded Ibn Al-Junayd as a father figure after the passing of his own father, and therefore, asked him about the flaws in certain hadiths that he was unable to ask his father about. Ibn Abi Hatim recognized Ibn Al-Junayd's expertise in hadith criticism, especially regarding the hadiths of Al-Zuhri and Malik. The research also highlighted Ibn Al-Junayd's critical scholarly personality, demonstrated through his judgments on hadiths, presenting evidence for his views, and even disagreeing with a prominent figure like Imam Abu Hatim Al-Razi, sometimes preferring his opinion.

Keywords: The influence of Ibn Al-Junayd, Ibn Abi Hatim, Book of Illnesses.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أوحى إلى رسوله ﷺ بالسنَّة، وجعلها مبيِّنةً للقرآن وموضّحةً له، ويسر لها من حملها وأدَّاها كما سمعها، وبعد:

فقد كان أئمة الحديث ونقاده هم أمنة السُنَّة وحملتها، والمبينين للصحيح من السقيم منها، ولهم في ذلك سبق بيّن، ومنهج قويم، وشاعت بذلك أخبارهم، وبقيت بعدهم آثارهم.

ومن آثارهم الباقية كتاب العلل لابن أبي حاتم، وهو من أجل كتب علل الحديث وأقدمِها.

وقد اعتمد فيه مؤلفه على سؤال الحافظين أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، ونقل عن بعض المتقدمين من الأئمة كشعبة وابن معين وأحمد، وليس فيه من سؤالات شيوخه -سوى أبيه وأبي زرعة- إلا أسئلة وجهها لعلي بن الحسين بن الجنيد الرازي، وسؤالين وجههما لشيخه محمد بن عوف الطائي.

مما يدعو لإثارة البحث عن سبب انتقاءه هؤلاء الشيوخ دون غيرهم، فأحببت أن أبين سبب اختياره لابن الجنيد، ليتضح أثر ابن الجنيد في كتاب العلل في هذا البحث، وجعلته بعنوان: "**أثر الإمام علي بن الحسين بن الجنيد الرازي في كتاب العلل لابن أبي حاتم**".

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تظهر أهمية الموضوع وأسباب بحثه فيما يلي:

١. كونه لم يسبق طرحه وتناوله بهذه الصورة التفصيلية -فيما أعلم-.

٢. إبراز جانب انتقاء الإمام ابن أبي حاتم لشيخه علي بن الحسين بن الجنيد من بين علماء عصره لطلب بيان تعليل الأحاديث ونقدها.

٣. مكانة الإمام علي بن الحسين بن الجنيد في الحديث وعلله.

٤. المشاركة في إضافة علمية لخدمة كتاب العلل لابن أبي حاتم بإبراز أثر الإمام ابن الجنيد فيه.

أهداف البحث:

المرجو من هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

١. جمع الأسئلة التي وجهها ابن أبي حاتم لشيخه ابن الجنيد في كتاب العلل.

٢. بيان أحكام ابن الجنيد على الأحاديث التي أورد ابن أبي حاتم حكمه فيها، ومقارنة حكمه بأحكام غيره من النقاد.

٣. توضيح الأسباب التي لأجلها اختار ابن أبي حاتم شيخه ابن الجنيد دون غيره من العلماء.

حدود البحث:

وقد كتبتُ البحث وفق الحدود التالية:

١. أنه معني بالمسائل التي سأل الإمام ابن أبي حاتم شيخه ابن الجنيد عنها، أو أورد حكمه فيها في كتاب العلل.

٢. البحث عن كلام الإمام ابن الجنيد وكلام غيره من النقاد في الأحاديث الواردة في البحث.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من بحث عن أثر الإمام علي بن الحسين بن الجنيد في كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي[(١)].

(١) ذكر صاحب كتاب "ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث" أثر أبي حاتم الرازي في صحيفتين فقط، وأثر الإمام أبي زرعة الراوي في الكتاب في صفحة واحد مع أن غالب مادة كتاب ابن أبي حاتم عنهما، وكتب الباحث صبحي رمضان الحداد رسالة بعنوان "منهج الإمام علي بن الجنيد الرّازي في الجرح والتعديل". بحث مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في الحديث (ط (بدون)، غزة: كلية أصول الدين الجامعة الإسلامية، ١٤٣٧ه، واقتصر فيه على أقوال ابن الجنيد في الجرح والتعديل التي نقلها ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، ولم يتعرض لأقواله الأخرى في الرواة، ولا تعرض لأحكامه على الأحاديث وعللها.

خطة البحث:

وقد رتَّبتُ خطة البحث في المساقات التالية:

المقدمة، وتشتمل على أهمية البحث وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطة العمل، والمنهج الذي سرتُ عليه فيه.

الفصل الأول: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الإمام علي بن الحسين بن الجنيد الرّازي[(١)]، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته.

المطلب الثاني: مولده.

المطلب الثالث: رحلاته.

المطلب الرابع: أشهر شيوخه وتلاميذه.

المطلب الخامس: منزلته عند المحدثين.

المطلب السادس: مؤلفاته.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الثاني: العبارات التي استعملها ابن الجنيد في إعلال الأحاديث.

المبحث الثالث: مكانة الإمام علي بن الحسين بن الجنيد عند ابن أبي حاتم في كتاب العلل. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب سؤال ابن أبي حاتم لشيخه علي بن الحسين بن الجنيد.

المطلب الثاني: ما خالف فيه ابن الجنيد رأي الإمام أبي حاتم الرّازي.

---

(١) لم أترجم للإمام ابن أبي حاتم، ولا عرفت بكتاب العلل، وذلك لشهرتهما وكثرة من تناول التعريف بهما، وتجنبا لإطالة البحث.

الفصل الثاني: الأحاديث التي ذكر ابن الجنيد علتها مما أورده ابن أبي حاتم في كتاب العلل.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثبت المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

المنهج الذي سرت عليه هو المنهج الاستقرائي، والنقدي، ويتمثل في النقاط التالية:

- جمعت المسائل التي سأل عنها ابن أبي حاتم شيخَه ابنَ الجنيد، أو أورد حكمه فيها.
- بدأت بذكر المسألة التي ذكرها ابن أبي حاتم في كتابه كاملة، وذكرت رقم المسألة بحسب تحقيق: د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي؛ لأن ترقيمها هو المشتهر ويسهل الرجوع إليه في الكتاب.
- خرَّجْتُ الأحاديث التي أوردها ابن أبي حاتم من المصادر الأخرى التي أخرجتها.
- قمت بدراسة رأي الإمام ابن الجنيد الرازي، واعتنيت بإبراز أدلة قوله.
- بينت ما خالف فيه الإمام ابن الجنيد رأي الإمام أبي حاتم الرازي، ورجحت بين قولهما بحسب ما اتضح لي من القرائن.
- عرَّفت بالرواة الذين لهم تأثير في الحكم ويحتاج إلى معرفة حالهم من حيث الجرح والتعديل.
- ذكرت في نهاية كل حديث خلاصة الحكم عليه من خلال حكم ابن الجنيد وأحكام غيره.

الفصل الأول

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة علي بن الحسين بن الجنيد الرّازي

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو: علي بن الحسين بن الجُنيد، النخعي، الرّازي، المالكي، وذلك لجمعه حديث مالك بن أنس[(١)].

كنيته: أبو الحسن[(٢)].

المطلب الثاني: مولده:

لم أقف على من ذكره، غير أنَّ الذهبي ذكر أنَّه عاش نيفًا وثمانين سنة[(٣)]، وبالنظر لوفاته سنة (٢٩١هـ) يكون مولده في حدود (٢٠٤هـ-٢٠٥هـ)[(٤)].

المطلب الثالث: رحلته في طلب العلم.

كان واسع الرحلة، وارتحل مع صاحبه الحافظ محمد بن مسلم بن واره، ودخلا بغداد[(٥)]، والكوفة، والبصرة، والجزيرة، والحجاز، والشام، ومصر[(٦)].

---

(١) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٤١: ٣٥٤.

(٢) "الأسامي والكنى"، محمد بن محمد الحاكم الكبير، ٣: ٣٥٤؛ "فتح الباب في الكنى والألقاب"، محمد بن إسحاق بن منده، ص: ٢٣٦.

(٣) "العبر في خبر من غبر"، أحمد بن محمد الذهبي، ١: ٤٢٠.

(٤) خلافا لما ذكره الحداد، "منهج الإمام علي بن الجنيد الرّازي في الجرح والتعديل"، ص: ١٣.

(٥) فات الخطيب البغدادي، وابن النجار الترجمة له.

(٦) "تاريخ الإسلام"، الذهبي، ٤١: ٣٥٥.

المطلب الرابع: أشهر شيوخه، وتلاميذه[١].

أشهر شيوخه:

أحمد بن صالح المصري (ت٢٤٨هـ)، وعبد الله بن محمد النُّفيلي (٢٣٤هـ)، ومحمد بن عبد الله بن نمير (ت٢٣٤هـ)، ومحمد بن المثنى الزَّمِنُ (ت٢٥٢هـ)، وهشام بن عمَّار (ت٢٤٥هـ).

ومن أشهر تلاميذه:

أبو حامد أحمد بن محمد الشَّرقي (ت٣٢٥هـ)، ودَعْلَج بن أحمد السِّجْزِي (ت٣٥١هـ)، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرّازي (ت٣٢٧هـ)، وأبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢هـ).

المطلب الخامس: منزلته عند المحدثين:

وثّقه ابن أبي حاتم ووصفه بحافظ حديث الزهري ومالك[٢]، ووثقه مسلمة بن القاسم الأندلسي[٣].

وقال الخليلي: ((حَافِظُ عِلْم مَالِكٍ، صَاحِبُ دِيَانَةٍ))[٤]. ووصفه الذهبي بالحافظ الحجة، وبأنَّه من أئمة هذا الشأن[٥].

المطلب السادس: مؤلفاته:

١. أمثال القرآن[٦].

---

(١) "منهج الإمام علي بن الجنيد الرّازي في الجرح والتعديل"، صبحي رمضان الحداد، ص: ١٥-١٨. ذكر له (٢١ شيخا، و١٨ تلميذا).

(٢) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٢: ٤٣٤؛ "كتاب العلل"، له أيضًا، ٢: ٥١١، ٦: ٦١٩.

(٣) "ترتيب الثقات المسمى = الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة"، زين الدين قاسم بن قطلوبغا، ٧: ١٩٧.

(٤) "تاريخ الإسلام"، الذهبي، ٦: ٩٨٥.

(٥) "سير أعلام النبلاء"، الذهبي، ١٤: ١٦.

(٦) "طبقات المفسرين"، محمد بن علي الداوودي، ١: ٤٠٣.

٢. التاريخ جزء لطيف[(١)].

٣. تصنيف حديث مالك[(٢)].

المطلب السابع: وفاته:

ذكر الخليلي أنها سنة (٢٨٨هـ)، وذكر أبو الشيخ أنها سنة (٢٩١هـ)، وهو الأصح[(٣)].

المبحث الثاني: العبارات التي استعملها ابن الجنيد في إعلال الأحاديث

لقد تنوعت عبارات الإمام علي بن الحسين بن الجنيد في إعلال الأحاديث التي سأله عنها تلميذه ابن أبي حاتم.

فنجده يبين ما يلي:

١. **تعيين الراوي المراد في الإسناد:** كما في الحديث رقم (٢٥٣)، حيث خالف أبا حاتم الرّازي في اسم شيخ ابن نمير، واعتمد في ذلك على رأي صاحبه محمد بن مسلم بن واره، وفي رقم (٢٥٤٣) خالف أبا حاتم في كنية الراوي، واعتمد في ذلك على قول أحمد بن صالح المصري لكون الراوي بلديَّه، وهو أعرف به.

٢. **تخطئة الراوي مستدلا بالوجه المحفوظ في القصة موافقا بذلك رأي أبي حاتم الرّازي:** كما في الحديث رقم (٤٣١)، ورقم (١٧٨٥)، واستدل في هذا الموضع بمجيئه من وجهين آخرين على خطأ الراوي.

---

(١) "الإصابة في تمييز الصحابة"، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ١: ٣٤٢. ولم يذكر هذا الكتاب صبحي الحداد في كتابه: "منهج الإمام علي بن الجنيد الرّازي في الجرح والتعديل".

(٢) "معجم المؤلفين"، عمر رضا كحاله، ٧: ٧٢. ولم أجد من سبقه، ولعله فهمه من وصف ابن الجنيد بأنه عالم بحديث مالك.

(٣) "سير أعلام النبلاء"، الذهبي، ١٤: ١٧.

٣. **الاستدلال بقرينة المخالفة على خطأ الراوي**: حيث نقل عن شيخه ابن معين رده الرواية، ثم بين الوجه المخالف دليلا لذلك كما في رقم (٥٥٤أ)، وفي الحديث رقم (٨٧٣) ذكر لتلميذه ابن أبي حاتم الرواية الدالة على خطأ الراوي، والتي يُستدل بها على حكم أبي حاتم بالنكارة، وفي (٢٨٠٨) أفاد تلميذه بعلة الحديث الذي رآه في كتابه بذكر الوجه المحفوظ المخالف لها.

٤. **أنَّ جمع الراوي لشيوخه قرينة على حمل رواية أحدهما على الآخر**: في الحديث رقم (١٢٢٧) حينما حكم أبو حاتم على الرواية بالبطلان ولم يبين لابنه علتها، فسأل عنها ابنَ الجنيد فأفاده بما يدل على صحة حكم أبيه، فذكر له رواية ابن عياش التي جمع فيها بين الزبيدي وابن سمعان، واحمل بسببها الراوي رواية الضعيف الموصولة على رواية الثقة المرسلة.

٥. **الاستدلال برواية أهل البلد على خطأ الراوية المخالفة لها**: كما في الحديث رقم (١٧٨٦)، استدل برواية عمرو بن الحارث المصري عن بلديه سعيد بن أبي هلال، على خطأ رواية هشام بن سعد المدني عنه، ولشدة المخالفة حكم على رواية هشام بالبطلان. وفي الحديث رقم (٢٥٤٣) اعتمد في بيان الراجح في كنية الراوي على قول الإمام الأعرف برواة البلد.

٦. **التعبير بمصطلح "الإفساد"** في ثلاثة مواضع: في الحديث رقم (١٩٣٦) حين أفاده تلميذه ابن أبي حاتم بتعيين اسم الراوي الذي ورد بكنيته في الرواية، وتغير حكم ابن الجنيد على الرواية بسبب حال الراوي المعيّن. وفي الحديث رقم (١٨٥٨) أفاده تلميذه براوية أبي حاتم المعضلة، فاستدل ابن الجنيد بها على إعلال الوجه الموصول عن الراوي والذي لم يكن ضعفه شديدا قبل ذلك، إذ لو كانت عند الراوي موصولة عن أهل بيته لما رواها بلاغا معضلا.

وفي الحديث رقم (١٢٢٧) وأراد به أن يبين لتلميذه دليل أبي حاتم في حكمه ببطلان الرواية بذكر الوجه المخالف الدال على ذلك، مع كون الرواية ظاهرها الصحة حيث رواها ابن عياش عن أهل بلده فأفسدتها الرواية الأخرى.

٧. والقاسم المشترك بين هذه المواضع هو أن الرواية المفسدة هي في مقابل رواية أخرى ظاهرها الصحة أو ضعفها غير شديد وتبين بالرواية المفسدة شدة ضعفها أو نكارتها .

٨. **عبارة "حَدِيثٌ بَاطِلٌ"**: في الحديث رقم (٨٩١)، وفي (١٧٨٦) استدل على بطلان الرواية بمخالفة رواية أهل البلد المقطوعة، والدالة على شدة نكارة الوجه المرفوع الذي استحق الحكم بالبطلان.

٩. **عبارة "كَذِبٌ وَزُورٌ"**: في موضع واحد برقم (٥٥٤ب) حكم على رواية الراوي الضعيف الذي يغرب عن شيوخه، وتعقبه الذهبي بأنه أفحش في ذلك، وتتبين دقة ما ذهب إليه ابن الجنيد حيث حكم على الرواية لا على الراوي من باب إطلاق الكذب على حديث الراوي غير الكذاب.

المبحث الثالث: مكانة الإمام علي بن الحسين بن الجنيد عند ابن أبي حاتم في كتاب العلل

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب سؤال ابن أبي حاتم لشيخه علي بن الحسين بن الجنيد:

معظم مادة كتاب العلل لابن أبي حاتم هي سؤالاتٌ وجهها لأبيه وأبي زرعة، أو لأحدهما؛ غير أنَّ هناك سؤالات موجهة منه إلى شيخين آخرين، أحدهما هو: علي بن الحسين بن الجنيد، والآخر هو: محمد بن عوف الحمصي -الذي وجه إليه سؤالين فقط-، ولا شك أنَّ

اختيار ابن أبي حاتم لابن الجنيد دون غيره من العلماء الذين عاصرهم جاء لأسباب:

١. مكانة ابن الجنيد في علم العلل، خاصة في معرفته لحديث الزهري، ومالك بن أنس -وهما من الأئمة المكثرين-.

فقد رضي ابن أبي حاتم شيخَه ابنَ الجنيد، ووصفه في رقم (٤٣١) و(١٠٠٤) و(١٢٢٧) بأنَّه: "حَافِظِ حَدِيثِ الزُّهْرِي"، وفي (٥٥٤أ) "حَافِظُ حَدِيثِ الزُّهْرِي وَمَالِكٍ"، وكذا في (٢٨٠٨).

ولذا سأله عن أربعة أحاديث من حديث الزهري رقم (٤٣١)، و(١٠٠٤)، و(١٢٢٧)، و(١٥٢٧)، وحديث واحد من حديث مالك رقم (١٥٢٧).

٢. أن ابن أبي حاتم قد جعل ابن الجنيد بمنزلة أبيه بعد وفاته، فَرَضِيَهُ وسأله عن علل بعض الأحاديث -من غير حديث الزهري ومالك- حيث لم يتفق له سؤال أبيه عنها، ويدل على ذلك:

أ- أنَّه إنِّما صنّف كتابه بعد وفاة أبيه كما يدل عليه قوله في رقم (١٠٨): "وَحِفْظِي عَنْ أَبِي -رَحِمَهُ اللهُ-". فقرينة الترحم تدل على أنَّه كتبه بعد وفاته.

ب- قول ابن الجنيد في رقم (١٩٣٦): "أَفْسَدَ عَلَيْنَا أَبُو حَاتِمٍ -رَحِمَهُ اللهُ- لَمَّا بَيَّنَ أَنَّهُ الحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ". فقرينة الترحم من ابن الجنيد تدل على أن هذا بعد وفاة أبي حاتم.

ج- أنه في رقم (١٠٠٤) ذكر حكم محمد بن عوف الحمصي وقال: "وَلَمْ يُبَيِّنْ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَلَمْ يُبَيِّنِ الصَّحِيحَ مَا هُوَ، وَلَمْ يَتَّفِقْ لِي سُؤَالُ أَبِي عَنْ ذَلِكَ؛ فَسَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ الحُسَيْنِ بْنِ الجُنَيْدِ". فهذا يدل على أن ابن أبي حاتم إنَّما سأله بعد وفاة أبيه، إذ لو كان أبوه حيًّا لما سأل ابن عوف وابن الجنيد.

المطلب الثاني: ما خالف فيه ابن الجنيد رأي أبي حاتم الرّازي:

حيث تظهر شخصية ابن الجنيد النقدية، وحكمه على الأحاديث مع إبرازه الدليل على ما ذهب إليه، بل ومخالفة إمام مثل أبي حاتم الرّازي، ورجحان قوله عليه:

ففي رقم (٢٥٣) بين أبو حاتم لابنه غلط الراوي في اسم شيخ ابن نمير، وذكر له أن الصَّواب عبد الملك بن جريج، لكن ابن أبي حاتم لم يقنع بقول أبيه، وسأل ابن الجنيد الذي وافق أبا حاتم في تخطئة الراوي، وخالفه في تعيين اسم الشيخ، وتبين أنّ ما ذهب إليه أرجح مما ذهب إليه أبو حاتم.

وفي رقم (٢٥٤٣) خالفه في كنية الراوي، واستدل بقول الأعرف بالبلد.

وفي رقم (١٣٧٧) خالفه في تحديد ممن وقع الوهم في الحديث، وتبيّن رُجحان قولِه لكون الراوي ثقةً والراوي عنه هو الضعيف الذي يتَحمَّل تلك التبعة.

وفي رقم (١٥٢٧) خالفه في الراجح في رواية مالك للحديث وأنه من مسند ابن عباس ﷺ لا خالد بن الوليد ﷺ، وتبين رجحان ما ذهب إليه لما ثبت من وجوه أخرى تؤكد شهود ابن عباس ﷺ لقصة أكل الضبّ.

الفصل الثاني:
الأحاديث التي ذكر ابن الجنيد علتها مما أورده ابن أبي حاتم في كتاب العلل

قال ابن أبي حاتم (٢/ ١١٩-١٢٠):

٢٥٣ - وسألت أبي عن حديثٍ حدثنا هارون بن إسحاق الهمداني،

عن عبد الله بن نُمير، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن نافع، عن ابن عمر: أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ لَمَّا أَقْبَلُوا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ نَزَلُوا بِقُبَاءَ، فَأَمَّهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا، وَفِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الأَسَدِ؟

فقال أبي: هذا غلط؛ ليس هذا عبد الملك بن أبي سليمان، ولا أعلم روى عبد الملك بن أبي سليمان عن نافع شيئًا؛ إِنَّمَا هو عبد الملك ابن جريج.

فذكرت ذلك لعلي بن الحسين بن الجنيد، فقال لي: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمِ بْنِ وَارَهْ حَدَّثَنَا بِهَذَا الحَدِيثِ عَنْ هَارُونَ بْنِ إِسْحَاقَ؛ فَقَالَ[1]: إِنَّمَا هُوَ: ابنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

تخريج الحديث:

اختلف على عبد الله بن نُمير في اسم شيخه على وجهين:

الأول: عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي.

رواه ابن أبي حاتم، وابن واره، عن هارون بن إسحاق الهمداني، وخالف هارونُ أصحابَ ابن نُمير.

الثاني: عبيد الله بن عمر العمري.

أخرجه أبو داود[2] عن الهيثم بن خالد الجهني، وابن أبي شيبة[3]، وابن

(١) الظاهر أن القائل هو ابن الجنيد، وإنّما أكد لتلميذه أن الرواية كذلك رواها صاحبه ابن واره.

(٢) "سنن أبي داود"، ١: ٤٤٠. رقم: ٥٨٨.

(٣) "مصنف ابن أبي شيبة"، ٣: ١٩٣.

الجارود[١] عن أحمد بن عثمان العجلي، وابن خزيمة[٢] عن أحمد بن سنان الواسطي، وعلي بن المنذر الطريقي، كلهم عن عبد الله بن نُمير، والبخاري[٣] عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، وأبو داود[٤] عن القعنبي، كلاهما عن أنس بن عياض، وزاد عند البخاري: "قبل مَقْدَمِ رسول الله ﷺ"؛

كلاهما عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر ﷺ.

وهذا الوجه من رواية خمسة من أصحاب ابن نُمير عن عبيد الله العمري.

دراسة رأي ابن الجنيد:

خطأ أبو حاتم هارون بن إسحاق في تسمية شيخ ابن نمير: عبد الملك بن أبي سليمان، وذكر أن الصواب ابن جريج، واستدل لذلك بأنه لا يعلم له رواية عن نافع.

ويؤيده أنّ المزِّي[٥] لم يذكر له رواية عنه، كما أنَّ الحديث مروي عن ابن جريج.

وكأنَّ ابن أبي حاتم لم يَقْنَعْ بقول أبيه، وسأل ابن الجنيد الذي بَيَّنَ له أن صاحبه ابن واره حدّث به عن هارون كذلك، مما يؤكِّد أنَّ الخطأ منه، ووافق أبا حاتم في تخطئته، لكنَّه خالفه في اسم شيخ ابن نمير.

وما ذهب إليه ابن الجنيد أصوب مما ذهب إليه أبو حاتم، لأمرين:

---

(١) "المنتقى لابن الجارود"، ص: ١٨٧.

(٢) "صحيح ابن خزيمة"، ٣: ٦.

(٣) "الجامع الصحيح"، البخاري، ١: ١٤٠. رقم:٦٩٢.

(٤) "سنن أبي داود"، ١: ٤٤٠. رقم: ٥٨٨.

(٥) "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، يوسف بن عبد الرحمن المزي، ٢٩: ٣٠٠.

١. أن هارون بن إسحاق وإن كان ثقة إلَّا خالفه أصحابُ ابن نُمير، وقولهم هو المحفوظ.

٢. أن ابن جريج وإن كان روى هذا الحديث عن نافع إلَّا أنَّ روايته ليست من طريق ابن نُمير.

أخرجها ابن وهب[(١)] -ومن طريقه البخاري[(٢)]-، وعبد الرزاق[(٣)]، كلاهما عن ابن جريج، أنَّ نافعا أخبره به، وفيه زيادة "فيهم أبو بكر"، وهي غير محفوظة؛ لما تقدم في رواية العمري أنَّ ذلك قبل مقدم النَّبي ﷺ.

الخلاصة:

رجحان ما ذهب إليه ابن الجنيد في اسم شيخ ابن نُمير على ما ذهب إليه أبو حاتم، كما دلّ عليه صنيع ابن أبي حاتم حيث عقَّب به على قول أبيه.

قال ابن أبي حاتم (٢/ ٣٥٧):

٤٣١- وسألت أبي عن حديث رواه أبو حَيْوة، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن عروة بن الزبير؛ قال: كُنْتُ غُلَامًا لِي ذُؤَابَتَانِ، فَقُمْتُ أَرْكَعُ بَعْدَ العَصْرِ، فَبَصُرَ بِي عَمَرُ بْنُ الخَطَّابِ وَمَعَهُ الدِرَّةُ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ فَرَرْتُ مِنْهُ، فَقُلْتُ: لَا أَعُودُ لَا أَعُودُ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، فَنَهَانِي عَنْهَا؟

فقال أبي: رواه أبو الأسود، عن عروة، عن تميم الداري: أَنَّ عُمَرَ ضَرَبَهُ حِينَ صَلَّى بَعْدَ العَصْرِ.

---

(١) "الجامع"، عبد الله بن وهب المصري، ص: ٢٤٧.

(٢) "الجامع صحيح"، البخاري، ٩: ٧١. رقم:٧١٧٥.

(٣) "المصنف"، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ٢: ٣٨٨.

قال أبي: أُنْكِرَ أَنْ يَكُونَ عُرْوَةُ أَدْرَكَ عُمَرَ؛ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ شُعَيْبٍ وَهَمٌ.

وسألت ابن الجنيد -حافظ حديث الزهري- عن هذا الحديث؟ فقال: هُوَ كَمَا قَالَ وَالِدُكَ.

تخريج الحديث:

اختُلِف على عروة بنِ الزبير في هذه القصة على وجهين:

الأول: الزهري عن عروة في زمن عمر ﷺ.

أخرجه الفسوي[١] عن عيسى بن هلال السَّلِيحي، عن أبي حَيْوة شريح بن يزيد الحضرمي عن شعيب به.

وهذا إسناد منكر عيسى بن هلال ربما أغرب كما ذكر ابن حبان[٢].

وقد أنكر أبو حاتم روايته وجعلها وهمًا، واستدل بأمرين:

١. أنَّه قد روى هذه القصة أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن النوفلي -يتيم عروة-، عن عروة فجعلها عن تميم الداري ﷺ.

٢. أنَّ عروة لم يدرك عمر بنَ الخطاب ﷺ؛ لأنه ولد في خلافة عثمان ﷺ سنة (٢٦هـ)[٣].

ووافق ابن الجنيد أبا حاتمٍ فيما ذهب إليه من أنَّ حديث شعيب عن الزهري وهما، غير أنَّهما لم يبيّنا الواهم فيه، ويظهر مما تقدم أن الوهم ممن دون شعيب.

الثاني: عن تميم الداري ﷺ.

---

(١) "المعرفة والتاريخ"، الفسوي، ١: ٣٦٤-٣٦٥.

(٢) "تهذيب الكمال للمزي"، ٢٣: ٢٠. ولم ترد في ترجمته في الثقات.

(٣) "نسب قريش للزبيري". ص: ٢٣٩.

أخرجه الطبراني[(١)] من طريق عبد الله بن صالح المصري، وابن حزم[(٢)] من طريق يحيى بن بُكير، كلاهما عن الليث بن سعد، عن أبي الأسود يتيم عروة، عن عروة، أخبرني تميم الداري، أو أُخبرت عنه، وذكر القصة.

والإسناد منقطع لعدم الجزم باتصاله.

وأخرجه أحمد[(٣)] عن حمَّاد بن أسامة، عن هشام بن عروة عن أبيه، قال: "خَرَجَ عُمَرُ عَلَى النَّاسِ يَضْرِبُهُمْ"، القصةُ مرسلةً.

فدلَّ على أنَّها من رواية عروة ولم تقع له، وهي منقطعة؛ لأنه لم يشهدها.

دراسة رأي ابن الجنيد:

سأل ابن أبي حاتم ابن الجنيد عن هذا الحديث من رواية شعيب عن الزهري لكونه عالما بحديث الزهري، فوافق ما ذهب إليه أبوه.

وتبين مما تقدم رجحان قولهما؛ لضعف رواية السَّليحي عن شعيب، ولأن رواية عروة مرسلة؛ فهو لم يدرك القصة كما تدل عليه رواية ابنه هشام.

الخلاصة:

رجحان ما ذهب إليه ابن الجنيد حيث وافق حكمَ أبي حاتم في استنكاره رواية شعيب في أنّ القصة وقعت لعروة، والمحفوظ أنَّها من روايته، وهي مرسلة.

قال ابن أبي حاتم (٢/ ٥١١-٥١٢):

٥٥٤/ أ- حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد المالكي -حافظ حديث

---

(١) "المعجم الكبير"، الطبراني، ١/ ٥٨؛ "المعجم الأوسط"، الطبراني، ٨: ٢٩٦.

(٢) "المحلى لابن حزم". ٢: ٤٠.

(٣) "مسند الإمام أحمد". ٢٨: ١٤١. رقم:١٦٩٤٣.

مالك والزهري- قال: سئل يحيى بن معين عن حديث حدثنا به عبد الله بن عون الخرَّاز -وكان ثقة- بمكة، عن محمد بن بِشْر العبدي، عن مِسْعر، عن قتادة، عن أنس قال: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ -أَوْ قَالَ: سَاقَاهُ- فَقِيلَ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ غَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟ قَالَ: أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟

فقال يحيى بن معين: الشيخ صدوق، والحديث لا أصل له.

فسمعت ابن الجنيد يقول: إنَّما رواه مِسْعر، عن زياد بن عِلاقة، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ .

تخريج الحديث:

هذا الحديث اختلف فيه على محمد بن بشر العبدي على وجهين:

الوجه الأول: عن مِسْعر بن كِدام، عن قتادة، عن أنس ﷺ.

أخرجه ابن أبي الدنيا[١]، وأبو يعلى[٢]، وأبو القاسم البغوي[٣]، وابن الأعرابي[٤] عن أبي عبيدة محمد بن أحمد بن النضر، والخرائطي[٥] عن نصر بن داود الخَلَنْجي، والطبراني[٦] عن محمد بن عبد الله الحضرمي، كلهم (ابن الجنيد، وابن أبي الدنيا، وأبو يعلى، والبغوي، وأبو عبيدة، ونصر، والحضرمي) عن عبد الله بن عون الخرّاز عن ابن بشر به. وذكر الطبراني أنه لم يروه غيره.

(١) "التهجد وقيام الليل"، عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا، ص: ٢٨١.
(٢) "مسند أبي يعلى أحمد بن المثنى الموصلي"، ٥: ٢٨٠. رقم:٢٩٠٠.
(٣) "جزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثا"، عبد الله بن محمد البغوي، ص: ٤٥.
(٤) "كتاب المعجم"، أحمد بن محمد بن الأعرابي، ١: ٣٦٥.
(٥) "فضيلة الشكر لله على نعمه"، محمد بن جعفر الخرائطي، ص: ٤٨.
(٦) "المعجم الأوسط"، الطبراني، ٦: ٤١.

وأخرجه البزار[١]، وابن عدي[٢] من طريق الحسين بن علي بن الأسود، عن محمد بن بشر العبدي به.

إلا أنّ الحسين سرق هذا الحديث من ابن عون كما ذكر ابن عدي، فلا يُفرح بمتابعته.

وحَكَمَ ابن معين بأن الحديث لا أصل له.

وعقَّب ابن الجنيد على كلامه بذكر الوجه المحفوظ عن مسعر بن كدام، وهذا يفيد أمرين:

أحدهما: أن المحفوظ هو رواية مسعر، عن زياد بن علاقة من مسند المغيرة بن شعبة ﷺ.

الثاني: أن ابن الجنيد حين عرف أن الراوي ثقة، وحكم ابن معين على حديثه بأنه لا أصل له، أراد أن يبين مراد شيخه وأنه إنما عنى به روايته من طريق قتادة عن أنس ﷺ، لا أن الراوي جاء بحديث منكر لا أصل له مطلقا، بل قد رواه غيره لكن من مسند المغيرة بن شعبة ﷺ، وهذا مما يخفف النكارة في حق الراوي؛ لأنه ثقة.

ولعل سبب خطأ عبد الله بن عون الخرّاز في هذا الحديث هو أنه حدّث به من حفظه، دل على ذلك رواية أبي القاسم البغوي -عند قاضي المارستان[٣]-، حدثنا عبد الله بن عون الخرّاز قراءة عليه من حفظه.

الوجه الثاني: عن مسعر، عن زياد بن عِلاقة عن المغيرة بن شعبة ﷺ.

علقه البزار، والطبراني، وابن عدي عن محمد بن بشر العبدي. ولم أقف على من أخرجه.

---

(١) "مسند البزار"، أحمد بن عمرو البزار، ١٣: ١٤٨.

(٢) "الكامل في ضعفاء الرجال"، عبد الله بن عدي الجرجاني، ٤: ٣٥.

(٣) "أحاديث الشيوخ الثقات"، محمد بن عبد الباقي الأنصاري، ٢: ٤٥٥.

وأخرجه البخاري[١]، عن أبي نعيم الفضل بن دكين، وخلاد بن يحيى، وابن أبي شيبة[٢] عن وكيع بن الجراح، كلهم عن مِسعر عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة ﷺ.

دراسة رأي ابن الجنيد:

تبين أنَّ عبد الله بن عون الخرَّاز أخطأ في روايت هذا الحديث عن مسعر عن قتادة عن أنس ﷺ، ونقل ابن الجنيد عن ابن معين أنه لا أصل له، ثم خفّف من نكارته بأنّ مراده: لا أصل له من حديث قتادة عن أنس، لا أنّه أتى بحديث لا أصل له، وبيّن أنَّ المحفوظ عن مسعر من مسند المغيرة ﷺ.

الخلاصة:

الحديث لا أصل له من حديث قتادة عن أنس ﷺ، أخطأ فيه عبد الله بن عون الخرّاز، وهو محفوظ عن مسعر، عن ابن علاقة من مسند المغيرة ﷺ.

قال ابن أبي حاتم (٢/ ٥١٣):

٥٥٤/ ب - وسألت علي بن الحسين بن الجنيد المالكي عن حديث حدثناه عن يحيى بن طلحة اليربوعي، عن أبي معاوية الضرير، عن ليث، عن طاووس، عن ابن عباس، عن النّبي ﷺ أنَّه قال: "مَنْ لَمْ تَنْهَهُ صَلَاتُهُ عَنِ الفَحْشَاءِ وَالمُنْكَرِ، لَمْ يَزْدَدْ مِنَ اللهِ تَعَالَى إِلَّا بُعْدًا"؟

فسمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول: "هَذَا حَدِيثٌ كَذِبٌ وَزُورٌ".

تخريج الحديث:

---

(١) "الجامع الصحيح"، البخاري، ٢: ٥٠. رقم: ١١٣٠؛ ٨: ٩٤. رقم: ٦٤٧١.

(٢) "مصنف ابن أبي شيبة"، ٥: ٤٣٨.

أخرجه ابن أبي حاتم أيضا[١]، والطبراني[٢]، والقضاعي[٣] من طريق محمد بن عبد الله الحضرمي، كلاهما (ابن الجنيد، والحضرمي) عن أبي زكريا يحيى بن طلحة اليربوعي، عن أبي معاوية الضرير به.

ويحيى بن طلحة يُغرب كما ذكر ابن حبان[٤]. وأخرج له الترمذي[٥] حديثًا واحدًا عن أبي بكر بن عياش، وقال: "حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَذَا الشَّيْخِ". ثم نقل عن البخاري تخطئته فيه.

دراسة رأي ابن الجنيد:

تبين أن الحديث منكرٌ؛ فيه يحيى بن طلحة يغرب عن شيوخه، وحكم ابن الجنيد بأنه "كَذِبٌ وَزُورٌ".

وتعقبه الذهبي بقوله: "أَفْحَشَ فَقَالَ: كَذِبٌ وَزُورٌ"، وقال ابن حجر: "كَذَّبَهُ ابْنُ الجُنَيْدِ"[٦].

والظاهر أن ابن الجنيد لم يُكَذِّبِ الراوي وإنما حكم على حديثه؛ وذلك لفحش خطئه حيث تفرد، ورفع المقطوع من قول الحسن وقتادة -كما سيأتي-.

فروى الطبري[٧] من طريق خالد بن عبد الله الطحان، عن العلاء بن

(١) "تفسير القرآن العظيم"، ابن أبي حاتم الرازي، ٩: ٣٠٦٦.

(٢) "المعجم الكبير"، الطبراني، ١١: ٥٤. وتحرف في المطبوع اسم الراوي يحيى أبو زكريا إلى ابن زكريا.

(٣) "مسند الشهاب"، محمد بن سلامة القضاعي ١: ٣٠٥.

(٤) "الثقات"، محمد بن حبان البستي، ٩: ٢٦٤.

(٥) "الجامع" المطبوع باسم الجامع الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، ٣: ٢٢٨.

(٦) "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، الذهبي، ٤: ٣٨٧؛ "تهذيب التهذيب" ابن حجر العسقلاني، ٤: ٣٦٦.

(٧) "جامع البيان" المشهور باسم تفسير الطبري، محمد بن جرير الطبري، ١٨: ٤٠٨.

المسيب، عمّن ذكره عن ابن عباس ﷺ قوله، بمثل حديث يحيى المرفوع عنه.

وهذا مع كونه موقوفا إلَّا أنَّ سنده ضعيف لجهالة من حدَّث العلاءَ.

وقد ثبت من قول الحسن البصري، وقتادة، وذلك فيما أخرجه الطبري أيضا[1] من طريق إسماعيل بن عُلية، عن يونس بن عُبيد، ومن طريق يزيد بن زُريع، عن سعيد بن أبي عروبة، كلاهما (يونس، وسعيد) عن الحسن، وزاد سعيد: وقتادة.

وبهذا يظهر فحشُ خطأ يحيى بن طلحة في رفع المقطوع من قول الحسن وقتادة، وشدةُ نكارته، وصحةُ حكم ابن الجنيد عليه.

الخلاصة:

الحديث منكرٌ مرفوعًا، وهو مقطوع على الحسن وقتادة، وَهِمَ يحيى بن طلحة اليربوعي في رفعه، وتكذيبُ ابن الجنيد له من باب إطلاق الكذب على الخطأ.

قال ابن أبي حاتم (٣/ ١٤١-١٤٢):

٧٦٤ - وسألت علي بن الحسين بن الجنيد، وذكرت له حديثًا رواه عمرو بن عاصم الكِلَابي، عن همام، عن قتادة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن النَّبي ﷺ قال: "لَا تَقَدَّمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ". وسمعته يقول: "مَنْ صَامَ أَوْ قَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"؟

فسمعت ابن جنيد يقول: إنما هو: "هَمَّامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".

---

(١) "جامع البيان"، الطبري، ١٨: ٤١٠.

تخريج الحديث:

اختُلف فيه على همام بن يحيى العوذي على وجهين:

الأول: عن قتادة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ.

أخرجه البزار[(١)]، وأبو طاهر المخلص[(٢)] عن يحيى بن محمد بن صالح، كلاهما عن عبد القدوس بن محمد البصري -واقتصر البزار على الشطر الثاني فقط-، وأبو إسحاق المزكي[(٣)] عن محمد بن إسحاق السراج، عن محمد بن سهل بن عسكر، كلاهما عن عمرو بن عاصم الكلابي، عن همام، عن قتادة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ مثله.

وحكم أبو إسحاق المزكي بغرابته وتفرد عمرو بن عاصم الكلابي به.

وقد خالفه عفان بن مسلم فرواه عن همام، عن يحيى بن أبي كثير لا قتادة.

الوجه الثاني: عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ.

أخرجه أحمد[(٤)] عن عفان بن مسلم، عن همام، عن يحيى بن أبي كثير به؛ إِلَّا أَنَّه قال في الشطر الثاني: "مَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ". بدل شهر رمضان.

وعفان قدمه أحمد على عبد الرحمن بن مهدي في التثبت[(٥)].

وأشار ابن الجنيد إلى أنَّ رواية عمرو بن عاصم بجعل الحديث عن

---

(١) "مسند البزار"، البزار، ١٥: ٢٢٩.

(٢) "المخلصيات"، محمد بن عبد الرحمن المخلص، ص: ٩٧.

(٣) "المزكيات"، إبراهيم بن محمد المزكي، ص: ١٤٠.

(٤) "المسند"، أحمد بن حنبل، ١٤: ٢٤١.

(٥) "العلل ومعرفة الرجال" رواية عبد الله، أحمد بن حنبل، ٣: ٤٣٤.

قتادة غير محفوظة، وذلك لأن عمرو بن عاصم وإن كان ثقة إلَّا أنَّ عفان أثبت منه، ويؤيده أن الحديث ثابت من طرق أخرى عن يحيى.

أخرجه البخاري[١]، ومسلم[٢] من طريق هشام الدَّستوائي، والترمذي[٣] من طريق علي بن المبارك الهُنَائي، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بالشطر الأول.

دراسة رأي ابن الجنيد:

حكم بأَنَّ المحفوظ روايةُ همام عن يحيى بن أبي كثير، وتقدم أن أبا إسحاق المزكي استغرب رواية عمرو بن عاصم عن همام الحديث عن قتادة وحكم بتفرده بها، وهذا يدلُّ على أَنَّ ما ذهب إليه ابن الجنيد من أن الحديث محفوظ عن يحيى بن أبي كثير هو الصواب.

الخلاصة:

الحديث وَهِم عمرو بن عاصم الكلابي بروايته من حديث قتادة، والمحفوظ رواية عفان عن همام عن يحيى بن أبي كثير كما ذكر ابن الجنيد.

قال ابن أبي حاتم (٣/ ٢٨٧-٢٨٨):

٨٧٤ - وسألت أبي عن حديث رواه عبد الرحيم بن سليمان، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبي ﷺ قال: "اِرْمُوا الجِمَارَ بِمِثْلِ حَصَى الخَذْفِ".

قال أبي: "هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ".

فذكرت هذا الحديث لابن الجنيد، فقال: حدثنا عبد الله بن عمر بن

---

(١) "صحيح البخاري"، ٣: ٢٨. رقم: ١٩١.

(٢) "صحيح مسلم"، ٢: ٧٦٢. رقم: ٢١.

(٣) "الجامع"، الترمذي، ٢: ٦٢. رقم: ٦٨٥.

أبان بهذا الحديث، فقال: حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن يحيى بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النَّبي ﷺ، وعبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قوله.

تخريج الحديث:

اختلف فيه على عبد الرحيم بن سليمان الكناني على أربعة أوجه:

الأول: عن عبيد الله العمري، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ مرفوعًا.

أخرجه أبو عوانة[(١)] عن جعفر بن محمد الزعفراني، عن سهل بن عثمان العسكري، عن عبد الرحيم بن سليمان به.

وقال أبو حاتم: "مُنْكَرٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ".

وذلك لأنَّ سهلَ بن عثمان خالف أصحابَ عبد الرحيم الذين رووه عن عبيد الله العمري -كما في الوجه الآتي-، عن أبي الزبير، من مسند جابر ﷺ.

الوجه الثاني: عن عبيد الله العُمري، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ.

أخرجه أبو يعلى[(٢)] عن عبد الله بن عمر بن أبان -مُشكدانه-، والنسائي[(٣)] عن محمد بن آدم، وابن خزيمة[(٤)] عن أبي كُريب محمد بن العلاء، وأبو عوانه[(٥)] من طريق سعيد بن عمرو الأشعثي، كلهم (مشكدانه، وابن آدم، وأبو كريب، والأشعثي) عن عبد الرحيم بن سليمان الكناني، عن عبيد الله، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ.

---

(١) "المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم"، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، ١٠: ١٧٠. رقم: ٤٠٠٨.

(٢) "مسند أبي يعلى الموصلي"، ٤: ٨٣.

(٣) "سنن النسائي"، رقم: ٣٠٧٤.

(٤) "صحيح ابن خزيمة"، ٤: ٢٧٧.

(٥) "المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم"، أبو عوانة الإسفراييني، ١٠: ١٧٠.

وهذا الوجه روايةُ أكثر أصحاب عبد الرحيم بن سليمان، واستغربه ابن خزيمة؛ لأنه غريب من حديث العمري عن أبي الزبير مرفوعًا بلفظ الأمر.

وقد ثبت الحديث من طرق أخرى عن أبي الزبير عن جابر ﷺ من فعل النبي ﷺ لا من أمره.

أخرجه مسلم[(١)] من طريق ابن جريج، وأبو داود[(٢)] من طريق الثوري، والترمذي[(٣)] من طريق ابن عيينة، كلهم عن أبي الزبير به.

الوجه الثالث: عن يحيى بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ.

أخرجه أبو يعلى[(٤)]، كلاهما (ابن الجنيد، وأبو يعلى) عن عبد الله بن عمر بن أبان-مُشكدانه-، عن عبد الرحيم بن سليمان، عن يحيى بن أبي أنيسة به.

الوجه الرابع: عن عبيد الله العمري، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ قوله.

رواه ابن الجنيد عن شيخه عبد الله بن عمر بن أبان -مُشكُدانه-، عن عبد الرحيم بن سليمان به.

ويلاحظ أنَّ أبا حاتم حكم على الوجه الأول بالنَّكارة، وذلك لمخالفة راويه أصحاب عبد الرحيم بن سليمان، في حين أنَّ ابن الجنيد زاد بيانا لتلميذه بذكره أوجه الرواية الأخرى عن عبد الرحيم بن سليمان، فذكر الوجه الثالث والرابع، للدلالة على اضطراب عبد الرحيم الكناني فيه، حيث اضطرب في اسم شيخه، كما جعله مرة من مسند جابر ﷺ، ومرة من مسند ابن عمر ﷺ، ومرة موقوفًا على ابن عمر ﷺ.

---

(١) "صحيح مسلم"، ٢: ٩٤٤.

(٢) "سنن أبي داود السجستاني"، ٣/ ٣١٧. رقم: ١٩٤٤.

(٣) "الجامع"، الترمذي، ٢: ٣٢٥. رقم: ٨٨٦.

(٤) "مسند أبي يعلى الموصلي"، ٤: ٨٣.

دراسة رأي ابن الجنيد:

تبين مما تقدم أنَّ ابن الجنيد قد زاد بيانا على ما ذكره أبو حاتم الذي حكم على أحد الأوجه بأنَّه منكر، في حين أنَّ تبعةَ ذلك لا تلحق عبدَ الرحيم بنَ سليمان-أحد الثقات-؛ لأنَّ راويه سهل بن عثمان خالف أصحاب عبد الرحيم فيه، وقد زاد ابن الجنيد بيان أوجه الرواية الأخرى عن عبد الرحيم بن سليمان التي تدل على وقوع الاضطراب منه أيضًا.

الخلاصة:

الحديث منكر، اضطرب فيه عبد الرحيم بن سليمان كما أشار إليه ابن الجنيد، وقد ثبت من حديث أبي الزبير عن جابر ﷺ من فعل النَّبي ﷺ.

قال ابن أبي حاتم (٣/ ٣٠٦-٣٠٧):

٨٩١ - وسألت علي بن الحسين بن الجنيد، عن حديث رواه سعيد بن سلام العطار، عن عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبي في قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[1]. قال: "الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ"؟

قال: "هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ".

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرج رواية سعيد بن سلام العطار التي ذكر ابن أبي حاتم، وسعيد متهم بالكذب[2]، وشيخه عبد الله العمري وإن كان ضعيفا، إلا أنَّ الحمل في هذا الحديث على الراوي عنه.

---

(١) من الآية (٩٧) سورة آل عمران.

(٢) "لسان الميزان"، ابن حجر العسقلاني، ٤: ٥٥.

وحكم ابن الجنيد بأنَّه حديث باطل.

ويؤيده أن الترمذي حين أخرجه -من الطريق الآتي- قال: "لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ؛ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ الخُوزِيِّ". وهذا يعني أنَّ الحديث لو كان معروفًا عن نافع لاشتهر.

وطريق الخوزي هذه أخرجها الترمذي[١]، والشافعي[٢]، والفاكهي[٣] كلهم من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن محمد بن عباد المخزومي، عن ابن عمر ﷺ مرفوعا.

وذكر الشافعي أنّ هذا الحديث يمتنع أهلُ العلم من تثبيته.

دراسة رأي ابن الجنيد:

حكم ابن الجنيد على رواية سعيد بن سلام عن العمري عن نافع بالبطلان، وذلك لأنَّ سعيدًا متهم بالكذب، كما أن الحديث لا يعرف من طريق نافع؛ بل من طريق إبراهيم الخوزي، وهو متروك الحديث[٤].

وحكمه هذا يتفق مع حكم أهل الحديث الذين نقل الشافعي أنَّهم لا يثبتون هذا الحديث.

الخلاصة:

الحديث من طريق نافع باطل كما ذكره ابن الجنيد؛ لأنَّ راويه متهم بالكذب، وإنما يعرف عن ابن عمر ﷺ من طريق إبراهيم الخوزي، وهي غير ثابتة.

قال ابن أبي حاتم (٣/ ٤٥٤-٤٥٥):

---

(١) "الجامع"، الترمذي، ٢: ١١٦. رقم: ٨١٣، ٥: ٢٤٥. رقم: ٢٩٩٨.

(٢) "الأم"، محمد بن إدريس الشافعي، ٣: ٢٨٩.

(٣) "أخبار مكة"، محمد بن إسحاق الفاكهي، ١: ٣٧٨.

(٤) "تقريب التهذيب"، ابن حجر العسقلاني،ص: ٩٥.

١٠٠٤ - وسمعت محمد بن عوف الحمصي، وحدثنا عن سلم بن ميمون الخوَّاص، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي إدريس، عن أبي ثعلبة الخشني، قال: "نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالوِلْدَانِ".

فسمعت محمد بن عوف يقول: "غَلِطَ سَلْمُ بْنُ مَيْمُونٍ فِي هَذَا الحَدِيثِ". ولم يبين أكثر من هذا، ولم يبين ما هو الصحيح ما هو، ولم يتفق لي سؤال أبي عن ذلك.

فسألت علي بن الحسين بن الجنيد -حافظ حديث الزهري- وذكرت له هذا الحديث؟ فقال: "الصَّحِيحُ: الزُّهْرِي، عَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَمِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

تخريج الحديث:

اختُلف فيه على سفيان بن عيينة على وجهين:

الأول: عن الزهري، عن أبي إدريس، عن أبي ثعلبة الخشني ﷺ به.

أخرجه ابن عدي[(١)] عن صالح بن أبي الجنِّ المَنْبِجِي،

كلاهما (ابن أبي حاتم، وصالح) عن محمد بن عوف الحمصي،

والطبراني[(٢)] من طريق عبد الله بن ذكوان الدمشقي، كلاهما (ابن عوف، وابن ذكوان) عن سلم بن ميمون، عن ابن عيينة به. وحكم الطبراني بتفرد سلم به، كما حكم ابن عوف بخطئه فيه.

ثمَّ إنَّ ابن أبي حاتم احتاج من يبين له الصواب في الحديث، فسأل العالم بعلل حديث الزهري، حيث لم يتفق له سؤال أبيه، وذلك بعد وفاته إشارة إلى مكانة ابن الجنيد عنده حيث جعله مكانه.

وقد بين له أنَّ الصَّواب هو رواية الجماعة عن ابن عيينة الآتية.

---

(١) "الكامل في ضعفاء الرجال"، ابن عدي، ٥: ٣٧٥.

(٢) "المعجم الأوسط"، الطبراني، ٧: ١١٣.

الثاني: الزهري، عن ابن كعب بن مالك عن عمّه، عن النّبي ﷺ مرسلا.

أخرجه الشافعي[(١)]، والطيالسي[(٢)]، والحميدي[(٣)]، وسعيد بن منصور[(٤)]، كلهم عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن عمه مرسلا.

فهذا الوجه من رواية الحميدي والحفاظ عن ابن عيينة هو المحفوظ.

دراسة رأي ابن الجنيد:

نجد أنَّ ابن أبي حاتم حين ذكر له شيخه محمد بن عوف الحكم بخطأ سلم بن ميمون في روايته الحديث عن ابن عيينة عن الزهري من مسند أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، واحتاج إلى من يبين له الصواب، ولم يتفق له أن سأل أباه عنه، فعوض ذلك بسؤال ابن الجنيد لكونه عالما بعلل حديث الزهري، فبيّنه له.

وتقدم ما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الجنيد، حيث إنَّه رواه الحفاظ من أصحاب ابن عيينة.

الخلاصة:

الحديث أخطأ سلم بن ميمون في روايته عن ابن عيينة من مسند أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، والمحفوظ رواية الحفاظ عن ابن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك، عن عمه مرسلا كما قال ابن الجنيد.

قال ابن أبي حاتم (٤/ ٢٩-٣٠)

---

(١) "مسند الشافعي" ترتيب سنجر، ٤: ٢٩.

(٢) "مسند أبي داود"، سليمان بن داود الطيالسي، ٢: ٢٩٠.

(٣) "مسند الحميدي"، عبد الله بن الزبير الحميدي، ٢: ١٢٨

(٤) "السنن"، سعيد بن منصور الخراساني، ٢: ٢٨١.

١٢٢٧ - وسألت أبي عن حديث رواه عيسى بن يونس الرملي؛ قال: حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن إسماعيل بن عياش؛ قال: حدثنا محمد بن الوليد الزُّبيدي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: أن أبا هند مولى بني بيَاضَةَ -وكان حجَّاما يحجم النَّبي ﷺ-، فقال: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَنَّ نَوَّرَ اللهُ الإِيمَانَ فِي قَلْبِهِ، فَلِيَنْظُرْ إِلَى أَبِي هِنْدٍ"، وقال النَّبي ﷺ: "أَنْكِحُوهُ وَانْكِحُوا إِلَيْهِ"؟

قال أبي: "هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ".

فذكرت هذا الحديث لابن جنيد -حافظ حديث الزهري-، فقال: "أَفْسَدَ هَذَا الحَدِيثَ حَدِيثٌ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ الرَّمْلِي، عَنْ ضَمْرَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الزُّبَيْدِي وَابْنِ سَمْعَانَ، عَنْ الزُّهْرِي، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

وَرَوَى هَذَا الحَدِيثَ بَقِيَّةٌ، عَنْ الزُّبَيْدِي، عَنْ الزُّهْرِي[(١)]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا".

تخرج الحديث:

اختُلف فيه على محمد بن الوليد الزبيدي على وجهين:

الوجه الأول: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﵂ موصولا.

رواه ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي على وجهين:

أحدهما: عن الزبيدي (وحده) عن الزهري به موصلا.

أخرجه الدولابي[(٢)] عن عيسى بن يونس الرملي، والطبراني[(٣)] عن

---

(١) في المطبوع: "عن عروة، عن عائشة". ورواية بقية عن الزهري مرسلة، وذكر المحقق أنها لم تذكر في بعض النسخ.

(٢) "الكنى والأسماء"، محمد بن أحمد الدولابي، ١: ١٨٠.

(٣) "المعجم الأوسط"، الطبراني، ٦: ٣٢٩.

محمد بن رزيق بن جامع، عن عبد الواحد بن إسحاق الطبراني، كلاهما عن ضمرة بن ربيعة، عن إسماعيل بن عياش، حدثني محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري موصولا.

وعيسى بن يونس الرملي وصفه ابن حبان بأنه راوية ضمرة بن ربيعة وقال: "رُبَّمَا أَخْطَأَ"[(١)].

وقد تابعه عبد الواحد بن إسحاق الطبراني، ولم أقف له على ترجمة.

والحديث من الطريق الموصول حكم أبو حاتم ببطلانه، ولم يبين سبب ذلك، ولذا سأل ابنه ابنَ الجنيد عنه، فبين له علة خفية فيه -سيأتي بيانها في الوجه الآتي-، وذلك لأنه عالم بعلل حديث الزهري.

الثاني: عن الزبيدي وابن سمعان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به.

أخرجه ابن عدي[(٢)] عن إبراهيم بن دُحَيم، عن خالد بن يزيد الرملي، والدارقطني[(٣)] عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود، عن عيسى بن محمد النحاس، كلهم (إبراهيم بن حمزة، وخالد بن يزيد، وعيسى النحاس) عن ضمرة بن ربيعة، عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي وابن سمعان، عن الزهري عن عروة به موصولا.

وهذا الإسناد هو المحفوظ عن ضمرة؛ لأنَّه رواية أكثر أصحابه وفيهم عيسى النحاس -أحفظ الناس لحديث ضمرة[(٤)]-، وقد جمع فيه ضمرة عن إسماعيل بن عياش بين الزبيدي وابن سمعان.

قال ابن الجنيد: "أَفْسَدَ هَذَا الحَدِيثَ حَدِيثٌ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ

---

(١) "الثقات"، ابن حبان، ٨: ٤٩٥.

(٢) "الكامل في ضعفاء الرجال"، ابن عدي، ٢: ٨٩.

(٣) "السنن"، علي بن عمر الدارقطني، ٤: ٤٦٠.

(٤) "سؤالات ابن الجنيد"، يحيى بن معين البغدادي، ص: ٣٩٨.

الرَّمْلِيُّ". يعني: أن رواية إبراهيم بن حمزة عن ضمرة جمع فيها بين شيخين هما: الزبيدي ومحمد بن زياد بن سمعان، مشيرًا إلى سبب وقوع الخطأ من إسماعيل بن عياش.

وزاد ابن عدي بيانا للعلة فقال: "حمل ابن عيّاش حديث ابن سمعان -وهو ضعيف-، على حديث الزبيدي -وهو ثقة-، فجاء بهما وروى عنهما عن الزهري، عن عروة، عن عائشة".

الوجه الثاني: عن الزهري مرسلا.

أخرجه أبو داود[(١)] عن عمرو بن عثمان الحمصي، وكثير بن عبيد الحمصي، قالا: حدثنا بقية بن الوليد، حدثني الزبيدي، حدثني الزهري به مرسلا.

وهذا الإسناد صحيح رواته عن بقية ثقات[(٢)]، وبقية قد صرح بالتحديث، واستدل به ابن الجنيد على صحة ما أشار إليه من حمل ابن عياش رواية ابن سمعان الموصولة، على رواية الزبيدي عن الزهري المرسلة.

دراسة رأي ابن الجنيد:

حكم أبو حاتم ببطلان رواية عيسى الرملي عن ضمرة، لكنه لم يبين لابنه علتها، فاحتاج أن يسأل عنها ابن الجنيد لكونه حافظًا لحديث الزهري عالمًا بعلله، حيث أقرّ ببطلان الرواية المرفوعة، وبيّن له أنّ الراوي حمل رواية ابن سمعان -الضعيف- عن الزهري الموصولة، على رواية الزبيدي -الثقة- المرسلة، واستدل لذلك برواية بقية.

---

(١) "المراسيل"، أبو داود السجستاني، ص: ٣٠٩.

(٢) "تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي"، ص: ٦٠؛ و"تقريب التهذيب"، ابن حجر العسقلاني، ص: ٤٦٠.

وقد تبين صواب ما ذهب إليه ابن الجنيد، وأيَّد ذلك موافقةُ ابن عدي للعلة التي ذكر.

الخلاصة:

الحديث من الوجه الموصول باطل كما قال أبو حاتم، وبين ابن الجنيد علته بأن الراوي حمل رواية الضعيف الموصولة على رواية الثقة المرسلة.

قال ابن أبي حاتم (٤/ ٢١٧-٢١٨):

١٣٧٧ - وسألت أبي عن حديث رواه أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن محمد بن عبد الملك، عن مطرف بن عبد الله بن الشِخِّير، عن أبيه، عن عمار بن ياسر، عن النَّبي ﷺ قال: "لَا يَحِلُّ دَمُ الْمُؤْمِنِ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الدَّمُ بِالدَّمِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِ، وَالْمُرْتَدُّ عَنِ الإِيمَانِ".

قال أبي: "هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ مُفْتَعَلٌ، وَمُحَمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا هُوَ: ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، لَعَلَّهُ لَمْ يَرَ مُطَرِّفًا بِعَيْنِهِ".

وذكرت هذا الحديث لابن جنيد؟ فقال: "هَذَا مِنْ أَيُّوبَ بْنِ سُوَيْدٍ، وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فَثِقَةٌ".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني[(١)] عن الحسن بن علي المَعْمَري، عن إبراهيم بن محمد المقدسي، عن أيوب بن سويد الرملي، عن الأوزاعي به.

وإبراهيم المقدسي شيخ لأبي حاتم صدوق[(٢)]؛ فالإسناد حسنٌ إلى أيوب.

---

(١) "جامع المسانيد والسنن لابن كثير". تحقيق: عبد الملك بن دهيش، (ط٢، مكة المكرمة: النهضة، ١٤١٩هـ). ٦: ٣٤٤. ولم أقف عليه في المعجم الكبير المطبوع.

(٢) "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم"، ٢: ١٣١.

وحكم أبو حاتم ببطلانه، ووافقه ابن الجنيد؛ إلَّا أنَّهما اختلفا فيمن يتحمل تبعة ذلك.

فذهب أبو حاتم إلى أنَّه مفتعل، واتهم به محمد بن عبد الملك بن مروان، واستدل لذلك بأنَّه لعله لم يرَ مطرفَ بنَ عبد الله.

إلا أنَّ محمد بن عبد الملك بن مروان هو ابن الحكم الأموي (ت ١٣٢ هـ)، ترجم له ابن أبي حاتم، وذكر عن أبيه أنَّه روى عن مطرِّف بن عبد الله، وروى عنه الأوزاعي وحَرْمَلَةَ بْنِ عمران التُجيبي، وكذلك ذكر أبو مسهر، والفسوي، وابن يونس[(١)].

وترجم ابن حبان لمحمد بن عبد الملك الأنصاري فقال: "يَرْوِي عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَنَافِعٍ، وَالزُّهْرِيِّ، عَنْهُ أَهْلُ الشَّامِ"، وذكر أنَّه يروي الموضوعات عن الأثبات، ثم ذكر أنَّه هو الذي روى عنه الأوزاعي.

وتعقبه الدارقطني ففرّق بينهما، وبيّن أنَّ الأنصاريَّ ضعيفٌ، وليس هو الذي روى عنه الأوزاعي[(٢)].

وما ذكره الدارقطني مما يقوي حال محمد بن عبد الملك بن مروان؛ لأنَّه لو عَرَفَ فيه ضعفًا لذكره، وهذا يؤيد توثيق ابن الجنيد له.

وأما علي بن الجنيد فحمّل تبعة الخطأ في الحديث لأيوب بن سويد الراوي عن الأوزاعي.

دراسة رأي ابن الجنيد:

ما ذهب إليه ابن الجنيد أولى بالصواب مما ذهب إليه أبو حاتم، لأمور:

الأول: أن محمد بن عبد الملك بن مروان ثقة كما تقدم.

---

(١) "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم"، ٨: ٤؛ "المعرفة والتاريخ"، الفسوي، ٢: ٤٥٨؛ "تاريخ مدينة دمشق"، ابن عساكر، ٥٤: ١٤٩.

(٢) "المجروحين لابن حبان"، ٢: ٢٧٩؛ "تعليقات الدارقطني على المجروحين"، ص: ٢٤١.

الثاني: أن محمد بن عبد الملك وإن كان شاميا، ومطرف بن عبد الله بصريا، ولم يثبت ما يدل على اتصال روايته عنه، إلا أن في الإسناد إليه راويًا ضعيف.

الثالث: أن أيوب بن سويد ليّن الحديث[1]، وروى عن الأوزاعي وهو مكثرٌ له أصحاب.

الرابع: أن الراوي عن أيوب بن سويد صدوق من شيوخ أبي حاتم.

ومما ذكر يتبين أن الحديث باطل، وأن الحمل فيه على أيوب بن سويد كما قاله ابن الجنيد.

وكأن ابن أبي حاتم لم يقنع بقول أبيه، ولذا سأل ابن الجنيد واعتمد توثقه في ترجمته لمحمد بن عبد الملك.

الخلاصة:

الحديث باطل، والحمل فيه على أيوب بن سويد الرملي كما ذهب إليه ابن الجنيد، وليس على محمد بن عبد الملك كما ذهب إليه أبو حاتم.

قال ابن أبي حاتم (٤/ ٤١٣-٤١٤):

١٥٢٧ - وسألت أبي عن حديث رواه مالك في الموطأ عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل، عن ابن عباس: أن خالد بن الوليد دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة، فَأُتِيَ بِضَبٍّ مَحْنُوذٍ؛ قال خالد: حَرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: "لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي؛ فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ"؟

قال أبي: "رَوَى مَالِكٌ فِي الْمُوَطَّأِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَخَالِدٍ، وَالقَعْنَبِيُّ رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدٍ؛ وَهْوَ أَصَحُّ".

---

(١) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٢: ٢٤٩.

فذكرت ذلك لابن الجنيد، فقال: "رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ الـمَكِّيُّ كَمَا رَوَاهُ القَعْنَبِيُّ، وَالصَّحِيحُ عِنْدِي: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: "دَخَلْتُ أَنَا وَخَالِدٌ".

تخريج الحديث:

اختلف رواة الموطأ عن مالك في هذا الحديث على خمسة أوجه:

الأول: عن ابن عباس عن خالد بن الوليد ﷺ من مسنده.

رواه يحيى بن يحيى الليثي[١]، والقعنبي[٢] -وعنه البخاري[٣]-، وعبد الرحمن بن القاسم -من رواية سحنون[٤]، وعيسى الغافقي[٥] عنه-، ومحمد بن الحسن الشيباني[٦]، ومحمد بن حرب -كما ذكره ابن الجنيد-، وابن وهب -في رواية يونس بن عبد الأعلى[٧] عنه-، وإسماعيل بن أبي أويس -كما ذكر البيهقي[٨]-؛ ثمانيتهم عن مالك به.

ورجح هذا الوجه أبو حاتم، وابن عبد البر، وأبو العباس الداني[٩]، وهو رواية أكثر الرواة عن مالك.

الثاني: عن ابن عباس دخلت أنا وخالد -من مسند ابن عباس ﷺ-.

---

(١) "موطأ مالك" رواية يحيى بن يحيى الليثي، ٤: ١٥٠٦.

(٢) "موطأ مالك" رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، ص: ٩٣٤. رقم: ١٧٣٢. ولم أجده في مطبوعة دار الغرب الإسلامي لأنه ناقص.

(٣) "صحيح البخاري"، ٧: ٩٧. رقم ٥٥٣٧.

(٤) "تلخيص الموطأ" رواية ابن القاسم، علي بن محمد القابسي، ص ١٠٤.

(٥) "الموطأ رواية عبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم"، محمد بن عمير بن جوصا الدمشقي، ص ٥٤٢. رقم: ١٢٥٠.

(٦) "موطأ مالك" رواية محمد بن الحسن، ص ٢١٩.

(٧) "الموطأ رواية عبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم"، محمد بن عمير بن جوصا الدمشقي، ص ٥٤٢. رقم: ١٢٥٠.

(٨) "السنن الكبير"، أحمد بن الحسين البيهقي، ١٩: ٤٥٣.

(٩) "التقصي لما في الموطأ من حديث النّبي ﷺ"، يوسف بن عمر بن عبد البر، ص: ١١٢؛ "الإيماء إلى أطراف حديث كتاب الموطأ"، أحمد بن طاهر الداني، ٢: ١٥٢.

رواه أبو مصعب الزهري[(١)]، وسويد بن سعيد الحدثاني[(٢)]، ويحيى بن يحيى النيسابوري[(٣)]، وسعيد بن عفير، وعبد الله بن يوسف التنيسي[(٤)]، وعبد الله بن نافع الصائغ[(٥)]؛ ستتهم عن مالك به

ورجح هذا الوجه ابن الجنيد.

الثالث: عن ابن عباس أنّ خالدا ﷺ به (بحكاية القصة).

رواه معن بن عيسى القزاز -عند النسائي[(٦)]-، ومطرف بن عبد الله[(٧)]، وابن وهب في رواية أبي طاهر بن السرح عنه، ومعاوية بن عبد الله بن أبي يحيى -ذكرهما الخطيب[(٨)]-؛ أربعتهم عن مالك به.

وهذا الوجه لا يتعارض مع الوجه الثاني في جعل الحديث من مسند ابن عباس ﷺ، واحتمال الإرسال فيه غير مؤثرٍ.

الرابع: عن ابن عباس وخالد ﷺ.

رواه يحيى بن عبد الله بن بُكير[(٩)]، وروح بن عبادة[(١٠)]، وعبد الرحمن بن القاسم، وسعيد بن عُفير، وداود بن عبد الله الجعفري -ذكر روايتهم الخطيب[(١١)]-؛ خمستهم عن مالك به.

---

(١) "موطأ مالك" رواية أبي مصعب الزهري. ٢: ١٤٦.

(٢) "موطأ مالك" رواية سويد بن سعيد الحدثاني. ص: ٥١١.

(٣) "صحيح مسلم"، ٣: ١٥٤٣. رقم: ٤٣.

(٤) "مسند الموطأ"، عبد الرحمن بن عبد الله الجوهري، ص: ١٣٣.

(٥) "تلخيص مجرد أسماء الرواة عن مالك للخطيب"، يحيى بن علي الرشيد العطار، ص: ١٧٥.

(٦) "سنن النسائي الكبرى"، ٦: ٢٢٧.

(٧) "الإيماء إلى أطراف حديث كتاب الموطأ"، الداني، ٢: ١٥٠.

(٨) "تجريد أسماء الرواة عن مالك"، الرشيد العطار، ص: ١٧٥.

(٩) "الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس" رواية يحيى بن عبد الله بن بكير المصري، ٣: ٥٣٩-٥٤٢. رقم ٢٩٨٠.

(١٠) "المسند"، أحمد بن حنبل ٢٨: ١١.

(١١) "تجريد أسماء الرواة عن مالك"، الرشيد العطار، ص: ١٧٥.

الخامس: على الشك (عن ابن عباس عن خالد، أو عن ابن عباس وخالد)

رواه الشافعي[(١)]: أشكُّ قال مالك: عن ابن عباس عن خالد، أو عن ابن عباس وخالد.

ويظهر أن أقوى هذه الأوجه هو الأول والثاني، وقد رجح أبو حاتم وابن عبد البر والداني الوجه الأول. ورجح ابن الجنيد الوجه الثاني ولعل ذلك لما ثبت من شهود عبد الله بن عباس لهذه القصة، ولذا جمع بينهما ابن حجر بأن ابن عباس كان حاضرا وربما استثبت من خالد لكونه الذي باشر السؤال فرواه عنه[(٢)].

دراسة رأي ابن الجنيد:

ما ذهب إليه ابن الجنيد منْ أنَّ الحديث من مسند ابن عباس ﷺ قويٌ جدًا، ورواته عن مالك ستة، ولا تعارض بينه وبين الوجه الثالث ورواته أربعة فكلاهما جعل الحديث من مسند ابن عباس ﷺ.

ويوازيه في القوة الوجه الأول الذي جعل الحديث من مسند خالد ﷺ ورجحه أبو حاتم ووافقه ابن عبد البر وأبو العباس الداني.

ويؤيد ما ذهب إليه ابن الجنيد أنَّ ابن عباس قد شهد القصة.

الخلاصة:

ما ذهب إليه ابن الجنيد من أن الحديث من مسند ابن عباس وخالد ﷺ صحيح، ويؤيده شهود ابن عباس القصة.

قال ابن أبي حاتم (٥/ ٣١-٣٢):

١٧٨٥ - وسئل علي بن الحسين بن الجنيد عن حديث رواه

(١) "معرفة السنن والآثار"، البيهقي، ٧: ٢٥٧.

(٢) "فتح الباري"، ابن حجر العسقلاني، ٩: ٦٤٤.

محمد بن أبي عمر العدني، عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي صالح، في قوله ﷻ: ﴿وَفِرْعَوْنَ ذِى ٱلْأَوْتَادِ ۝١٠﴾[1] قال: "كَانَ لَهُ مَنَارَاتٌ يَذْبَحُ عَلَيْهَا النَّاسَ"؟

فقال ابن جنيد: "أَخْطَأَ فِيهِ ابْنُ أَبِي عُمَرَ؛ إِنَّمَا هُو الصَّوَابُ: مَا رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ مَحْمُودٍ مَوْلَى عُمَارَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، عَنِ الثَّوْرِي، عَنِ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَلَمْ يُسَمِّ الرَّجُلَ".

تخريج الحديث:

اختُلِف في هذا الأثر على إسماعيل بن أبي خالد على وجهين:

الأول: من قول أبي صالح.

رواه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، عن ابن عيينة به.

ولم أقف على من أخرج روايته هذه التي حكم ابن الجنيد بخطئه فيها.

الثاني: من قول سعيد بن جبير.

واختُلِف على إسماعيل في تسمية شيخه على وجهين:

الأول: عن محمود مولى عمارة، عن سعيد بن جبير قوله.

أخرجه ابن جرير[2] عن محمد بن حميد الرازي، عن مهران بن أبي عمران، عن الثوري، كلاهما (يزيد بن هارون، والثوري) عن إسماعيل بن أبي خالد، عن محمود مولى عمارة، عن سعيد بن جبير

---

(١) [الفجر: ١٠].

(٢) "جامع البيان"، الطبري، ٢٤: ٣٧٢.

قوله، وقال في رواية مهران عن الثوري: محمود فقط، ونسبه يزيد بن هارون كما ذكر ابن الجنيد.

وإسناد ابن جرير من طريق الثوري واهٍ؛ فيه مهران عنده غلط كثير في حديث الثوري[(١)]، وخالفه القطان الذي لم يسم شيخ إسماعيل.

ومحمود مولى عمارة ذكر البخاري أنه روى عن سعيد بن جبير قوله -يشير إلى هذه الرواية-، وأن مروان بن معاوية الفزاري نسبه عن إسماعيل، ثم ذكره كذلك هو وابن أبي حاتم باسم "محمول"، ولم يعرف ابن معين حاله[(٢)].

الثاني: عن رجل، عن سعيد بن جبير قوله.

أخرجه ابن جرير[(٣)] عن محمد بن حميد الرازي، عن مهران بن أبي عمران، كلاهما (يحيى بن سعيد القطان، ومهران) عن سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أبي خالد به.

وهذا الوجه هو الراجح عن الثوري بعدم تسمية شيخ إسماعيل لحال مهران الذي رواه على الوجهين ولأن يحيى بن سعيد لم روى الوجه الذي لم يسم فيه الرجل المبهم.

ورواية الإبهام هي الراجحة عن إسماعيل، ولذا عقب بها ابن الجنيد بعد رواية يزيد مشيرا إلى ذلك.

إلا أن يزيدا تابعه على تسمية شيخ إسماعيل ونسبته مروانُ بنُ معاوية الفزاري فيما ذكره البخاري.

---

(١) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٨: ٣٠١؛ "تقريب التهذيب"، ابن حجر العسقلاني، ص: ٥٧٥.

(٢) "التاريخ الكبير"، البخاري، ٧: ٤٠٥؛ "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ص: ٨: ٤٣٢؛ "سؤالات ابن الجنيد لابن معين"، ص: ٤٠٦.

(٣) "جامع البيان"، الطبري، ٢٤: ٣٧٢.

دراسة رأي ابن الجنيد:

ذهب ابن الجنيد إلى تخطئة ابن أبي عمر في روايته الأثر من قول أبي صالح، والمحفوظ روايته عن إسماعيل من قول سعيد بن جبير، واستدل لذلك برواية يزيد بن هارون والثوري، وأشار إلى أن الأرجح أن شيخ إسماعيل لم يسمّ، حيث عقب على رواية يزيد التي سماه برواية الثوري الذي لم يسمه.

إلا أن يزيدًا قد تابعه مروان بن معاوية على تسميته محمودًا ونسبته بأنه مولى عمارة، وهو راوٍ لا يعرف.

الخلاصة:

الأثر أخطأ ابن أبي عمر في روايته من قول أبي صالح، والمحفوظ عن إسماعيل من قول سعيد بن جبير، وإسناده ضعيف لجهالة شيخ إسماعيل.

قال ابن أبي حاتم (٥/ ٣٢-٣٣):

١٧٨٦- وسئل ابن الجنيد عن حديث رواه عثمان بن أبي شيبة، عن معاوية بن هشام، عن هشام بن سعد، عن سعيد بن أبي هلال، عن عبد الله بن عمرو، عن النَّبي ﷺ أنه قال ذات يوم: "إِنَّ مَدْيَنَ وَأَصْحَابَ الأَيْكَةِ أُمَّتَانِ، بُعِثَ إِلَيْهِمَا شُعَيْبٌ"؟

فقال: "هَذَا بَاطِلٌ؛ الصَّوَابُ: مَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ قَتَادَةَ؛ قَالَ: "أَصْحَابُ الأَيْكَةِ -وَالأَيْكَةُ: الشَّجَرُ المُلْتَفُّ-"".

تخريج الحديث:

اختُلِف فيه على سعيد بن أبي هلال المصري على وجهين:

الأول: عن عبد الله بن عمرو ﷺ مرفوعا.

أخرجه ابن عساكر[١] من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن أبيه، عن معاوية بن هشام القَصَّار، عن هشام بن سعد المدني، عن سعيد بن أبي هلال، عن عبد الله بن عمرو ﷺ به.

وحكم عليه ابن الجنيد بالبطلان؛ وذلك لأن في إسناده هشام بن سعد المدني، ذكر الدارقطني أنَّ في حفظه شيء ويُتَجَنَّب من حديثه ما خالفه الحفاظ فيه[٢]، وقد خالفه عمرو بن الحارث المصري الذي رواه عن سعيد بن أبي هلال مقطوعا.

الثاني: عن عمرو بن عبد الله، عن قتادة قوله.

أخرجه ابن وهب[٣] -من رواية سحنون بن سعيد التنوخي عنه-، وابن جرير[٤] عن يونس بن عبد الأعلى، كلهم (أحمد بن صالح، وسحنون، ويونس) عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن عمرو بن عبد الله،

وابن أبي حاتم[٥] من طريق سعيد بن بشر الدمشقي،

كلاهما (عمرو بن عبد الله، وسعيد بن بشير) عن قتادة قوله. ولفظ سحنون عن ابن وهب: "إنَّ أَصْحَابَ الأَيْكَةِ -وَالأَيْكَةُ الشَّجَرُ المُلْتَفُّ-، وَأَصْحَابُ الرَّسِّ كَانَتَا أُمَّتَيْنِ فَبَعَثَ اللهُ إِلَيْهِمَا نَبِيًّا وَاحِدًا شُعَيْبًا، وَعَذَّبَهُمَا بِعَذَابَيْنِ". وأما رواية يونس فمختصرة. ورواية ابن بشير بنحوه.

وهذا الوجه من رواية عمرو بن الحارث -من ثقات المصريين- عن سعيد بن أبي هلال هو المحفوظ.

---

(١) "مختصر تاريخ دمشق"، محمد بن مكرم بن منظور، ١٠: ٣٠٩؛ "تفسير القرآن العظيم"، ابن كثير، ٦: ١٥٩. ولم أقف عليه في المطبوع من تاريخ دمشق لابن عساكر.

(٢) "سؤالات ابن بكير"، الدارقطني، ص: ٩٢.

(٣) "تفسير القرآن من الجامع"، عبد الله بن وهب، ١: ١٥٢.

(٤) "جامع البيان"، الطبري، ٢٤: ٣٧٢.

(٥) "تفسير القرآن العظيم"، ابن أبي حاتم، ٩: ٢١١٥.

وهو مقطوع من قول قتادة ضعيف؛ فيه عمرو بن عبد الله -شيخ سعيد- لم أجد فيه جرحا ولا تعديلا، وتابعه سعيد بن بشير لكنه متكلم في روايته عن قتادة[(١)].

وقد وهم هشام بن سعد المدني في رفع الأثر، ولعل ذلك لسببين:

الأول: اسم شيخ سعيد -الراوي عن قتادة- عمرو بن عبد الله، فلعله انقلب عليه إلى عبد الله بن عمرو ثم رفع الحديث.

الثاني: أن في رواية سعيد بن بشير زيادة عن قتادة، قال: قال عبد الله بن عمرو بن العاص: "تَدْرُونَ كَيْفَ كَانَ أَمْرُ أَصْحَابِ الأَيْكَةِ؟". وذكر عذاب أصحاب الأيكة ولم يذكر أهل مدين.

فلعل هشام بن سعد حمل قول قتادة على الموقوف عن عبد الله بن عمرو بن العاص ورفعه.

وكل هذا يؤكد قول ابن الجنيد ببطلان رفع الحديث.

دراسة رأي ابن الجنيد:

حكم ابن الجنيد على الوجه المرفوع بالبطلان؛ لفحش خطأ هشام بن سعد المدني في رفعه، حيث خالف عمرو بن الحارث المصري الذي جعله من قول قتادة، وروايته عن بلديّه سعيد بن أبي هلال هي المحفوظة.

الخلاصة:

الحديث مقطوع، خطأ هشام بن سعد في رفعه، وحكم ابن الجنيد ببطلان روايته، والمحفوظ رواية المصريين عن سعيد بن أبي هلال من قول قتادة، وهو ضعيف أيضا.

---

(١) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٦: ٢٧١؛ "الثقات"، ابن حبان البستي، ٥: ١٨٥؛ "التاريخ الكبير"، البخاري، ٣: ٤٦٠.

قال ابن أبي حاتم (٥/ ١٢٦-١٢٧):

١٨٥٨- حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد، عن الكُرَيْزِي، عن يحيى بن سُليم، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن جدها علي، عن النَّبي ﷺ أنّه قال: "إِذَا هَدَى اللهُ عَبْدَهُ الإِسْلَامَ، وَحَسَّنَ صُورَتَهُ، وَجَعَلَهُ فِي مَوْضِعٍ غَيْرِ شَائِنٍ، وَرَزَقَهُ -مَعَ ذَلِكَ- مَوْضِعًا لَهُ؛ فَذِلِكَ مِنْ صَفْوَةِ اللهِ".

فقلت: حدثنا أبي قال: حدثنا عُبيس بن مرحوم العطار، قال: حدثنا يحيى بن سليم، قال: سمعت محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، يقول: "بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ.

فقال ابن جنيد الحافظ: "هَذَا الحَدِيثُ قَدْ أَفْسَدَ عَلَيْنَا حَدِيثَنَا".

قال أبو محمد: "فَصَدَقَ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَبِيهَا، عَنْ جَدِّهَا عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِي ﷺ، لَمْ يَرْوِ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

تخريج الحديث:

اختلف في هذا الحديث على يحيى بن سُليم الطائفي على وجهين:

الأول: عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن جدها علي بن أبي طالب ﷺ به موصولا.

راوه محمد بن عبيد الله الكُريزي -وثقه النسائي[(١)]- عن يحيى بن سليم الطائفي، ولم أقف عليه عند غير ابن أبي حاتم، وأعله ابن الجنيد حين حدّثه بالوجه الآتي.

الثاني: عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان بلاغًا.

---

(١) "تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي"، ص: ٥١؛ "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، المزي، ٢٦: ٤٦.

أخرجه ابن أبي الدنيا[١] من طريق عبد الله بن المبارك، عن زكريا بن عدي؛

كلاهما (عُبيس بن مرحوم، وزكريا بن عدي) عن يحيى بن سُليم به.

وسنده صحيح إلى يحيى بن سُليم؛ عُبيس بن مرحوم العطار وثقه أبو حاتم[٢]، وزكريا بن عدي من الحفاظ.

وخالفهما الكُريزي فوصله عن يحيى بن سليم، وأعل روايته ابن الجنيد بقوله: "هَذَا الحَدِيثُ أَفْسَدَ عَلَيْنَا حَدِيثَنَا". يعني أنه بيّن علته حين حدّثه به تلميذه عن أبيه.

وقد أقر ابن أبي حاتم شيخه على ذلك، وفسر كلامه، بأنّه لو كان الحديث عند الراوي عن أهل بيته مسندًا لما رواه بلاغا.

ولم يبين ابن الجنيد وابن أبي حاتم من يتحمل الخطأ في الوجه الموصول، والأظهر أنَّه يحيى بن سليم الطائفي؛ لأنه كثير الخطأ والرواة عنهم كلهم ثقات، والحديث مع كونه بلاغا فإنه لا يصح؛ لأن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، مع قلة حديثه وصفه البخاري بأنَّ عنده عجائب[٣].

دراسة رأي ابن الجنيد:

استدل ابن الجنيد على خطأ الوجه الموصول عن محمد بن عبد الله بن عثمان، بالرواية التي حدّثه بها ابن أبي حاتم عن أبيه بلاغا.

وقد بيّن ابن أبي حاتم مراد شيخه بأن هذه الرواية أفسدت عليه

(١) "التواضع والخمول"، ابن أبي الدنيا، ص: ١٥٧.
(٢) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٧: ٣٤.
(٣) "الكامل في ضعفاء الرجال"، ابن عدي، ٩: ٢٧٥.

حديثه؛ لأن الراوي لو كان عنده الحديث عن أهل بيته مسندا لما رواه بلاغا.

وهذا مما استفاده ابن الجنيد من تلميذه.

والحديث من الوجه الموصول رواه راوٍ ثقة عن يحيى بن سليم، والوجه المعضل رواه ثقتان عنه، ويحتمل أن يكون الخطأ في وصله منه لأنه كثير الخطأ.

الخلاصة:

الحديث من الوجه الموصول منكر، وإنما هو بلاغ معضل لا يصح.

قال ابن أبي حاتم (٥/ ٢٢٢-٢٢٣):

١٩٣٦ - وسألت أبي عن حديث رواه إسحاق بن إدريس، عن أبي سعيد مولى الجَرَاديين، عن عوف بن أبي جميلة، عن قَسَامة بنِ زُهير، عن أبي موسى، عن النّبي ﷺ أنّه قال: "لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ"؟

فقال: أبو سعيد هذا هو الحسن بن دينار.

فذكرت هذا الحديث لابن جنيد الحافظ، فقال: "كَانَ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي كَامِل البَاوَرُدِي[1] بِبَغْدَادَ، يُسْأَلُ عَنْ هَذَا الحَدِيثِ، وَكُنَّا نَرَى أَنَّهُ غَرِيبٌ؛ فَقَدْ أَفْسَدَ عَلَيْنَا أَبُو حَاتِمٍ لَمَّا بَيَّن أَنَّهُ الحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ".

قال أبو محمد: "الحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ مَتْرُوكُ الحَدِيثِ".

تخريج الحديث:

الحديث اختُلِف فيه على عوف بن أبي جميلة على ثلاثة أوجه:

---

(١) "تاريخ مدينة السلام" المعروف بتاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ٧: ٣٨٤. وهو من أهل الحديث مصري سكن بغداد.

الأول: عن قسامة بن زهير، عن أبي موسى الأشعري به مرفوعًا.

أخرجه أبو أحمد الحاكم[١] من طريق أحمد بن سعيد الدارمي، عن إسحاق بن إدريس الأسواري به.

وفي رواية الدارمي عن إسحاق: أبي سعيد مولى جراد.

وأعله ابن الجنيد أولا بالغرابة، فإنه ذكر أن شيخه إسحاق بن إبراهيم بن أبي كامل كان يُسأل عنه، ولم يبين ما قاله، غير أنه بين أنه عنده غريب.

وهذه العلة وإن كانت تُضَعِّفُ الحديث إلا أنه تبين له حين ذكر تلميذه أن أباه بيّن أن أبا سعيد الذي كناه إسحاق بن إدريس هو الحسن بن دينار؛ ولذا قال: "أَفْسَدَ عَلَيْنَا أَبُو حَاتِمٍ لَمَّا بَيَّنَ أَنَّهُ الحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ".

وهذا يدل على أن إسحاق بن إدريس قد دلّسه، وأبو سعيد كنية الحسن بن دينار -وهو راوٍ متفق على تركه[٢]-، وهو أشد ضعفا من إسحاق بن إدريس الأسواري، ولذا أعله به ابن الجنيد خلافًا لأبي أحمد الحاكم الذي أعله بإسحاق حيث ذكر أنه ذاهب الحديث.

الثاني: عن قسامة بن زهير، عن أبي موسى الأشعري موقوفا.

أخرجه الخلال[٣] من طريق أحمد بن حنبل، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي الأشهب عن عوف به.

وأبو الأشهب جعفر بن حيَّان وثقه أحمد[٤]، وأما الراوي عنه عبد الملك بن عمير فلم يتبين لي من هو ولم أجد في شيوخ أحمد أو تلاميذ أبي الأشهب من اسمه عبد الملك بن عمير.

---

(١) "الأسامي والكنى"، أبو أحمد الحاكم الكبير، ٤: ١٩٢.

(٢) "لسان الميزان"، ابن حجر العسقلاني، ٣: ٤٠.

(٣) "السنة"، أبو بكر أحمد بن محمد الخلال، ٥: ٣٩.

(٤) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٢: ٤٧٧.

ولذا فهذا الوجه غير محفوظ عن عوف.

الثالث: عن قسامة بن زهير قوله (مقطوعا).

أخرجه ابن أبي شيبة[١] عن هَوذة بن خليفة، والخلال[٢] من طريق أحمد بن حنبل، عن روح بن عبادة، ومحمد بن جعفر غندر، كلهم (هوذة، وروح، وغندر) عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي، عن قسامة قوله.

وهذا الوجه هو المحفوظ رواه ثلاثة من الثقات عن عوف الأعرابي.

وقسامة بن زهير المازني صاحب مواعظ[٣]، وذلك مما يقوي أن الأثر من قوله.

دراسة رأي ابن الجنيد:

الحديث استغرب ابن الجنيد رفعه، وأبان له ابن أبي حاتم أن أبا سعيد شيخ إسحاق بن إدريس الأسواري هو الحسن بن دينار وأن إسحاق قد دلّسه، فتغيّر حكمه على الحديث؛ لأن الحسن بن دينار متروك.

الخلاصة:

الحديث من الوجه المرفوع منكر، وقد استغربه ابن الجنيد، ثم تبين له أنه من رواية الحسن بن دينار، وهو متفق على تركه. والصحيح أنه من قول قسامة، وأنه غير محفوظ من قول أبي موسى الأشعري ﷺ.

قال ابن أبي حاتم (٦/ ٣٠٢-٣٠٣):

٢٥٤٣- وسألت أبي عن حديث رواه دحيم، وأبو عبيد الله بن أخي ابن وهب، عن ابن وهب، عن أبي هانئ حميد بن هانئ الخولاني، عن

---

(١) "الإيمان"، ابن أبي شيبة، ص: ٢٧.

(٢) "السنة"، أبو بكر الخلال، ٥: ٣٩.

(٣) "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ٣: ١٠٣.

أبي سعيد الغفاري، عن أبي هريرة، عن النَّبي ﷺ أَنَّهُ قال: "سَيُصِيبُ أُمَّتِي دَاءُ الأُمَمِ، قَالُوا: وَمَا دَاءُ الأُمَمِ؟ قَالَ: الأَشَرُ، وَالبَطَرُ، وَالتَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا، وَالتَّبَاغُضُ، وَالتَّحَاسُدُ؛ حَتَّى يَكُونَ البَغْيُ، ثُمَّ يَكُونُ الهَرْجُ"؟

فقال أبي: "إِنَّمَا هُوَ: أَبُو سَعْدٍ الغِفَارِيُّ".

ثم ذكرته لعلي بن الحسين بن الجنيد؟ قال: "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، فَقَالَ: أَبُو سَعِيدٍ الغِفَارِيُّ".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن وضاح[(١)] عن محمد بن يحيى الذهلي، والطبراني[(٢)] من طريق يحيى بن بكير، والحاكم[(٣)] من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم،

كلهم (عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، وأحمد بن عبد الرحمن بن أخي ابن وهب، وأحمد بن صالح المصري، والذهلي، وابن بكير، وابن عبد الحكم) عن عبد الله بن وهب،

وابن منده[(٤)] من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير، عن عبد الله بن لهيعة ولم يذكر لفظ الحديث،

كلاهما (ابن وهب، وابن لهيعة) عن أبي هانئ حميد بن هانئ الخولاني، عن أبي سعيد الغفاري به.

وذهب أبو حاتم الرازي إلى أن كنيته أبا سعد لا سعيد.

وقد سبقه إلى ذلك البخاري[(٥)] فإنه ترجم له وعلّق عن عبد الله بن

---

(١) "البدع والنهي عنها"، محمد بن وضاح القرطبي،ص: ١٥٦. وسقط من المطبوع ذكر أبي هريرة.

(٢) "المعجم الأوسط"، الطبراني، ٩: ٢٣.

(٣) "المستدرك على الصحيحين"، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، ٩: ١٨٦.

(٤) "فتح الباب في الكنى والألقاب"، ابن منده، ص: ٣٦٧.

(٥) "الكنى" مع التاريخ الكبير، البخاري، ص: ٣٦.

يزيد المقرئ، عن حيوة بن شريح، عن أبي هانئ أنّ أبا سعد الغفاري أخبره (وذكر حديثا آخر).

وتبعه مسلم، وأبو أحمد الحاكم[١].

وخالفهم ابن الجنيد فذهب إلى أن كنيته أبا سعيد، ووافقه ابن منده، وابن حجر[٢].

والرواية التي استدل بها البخاري على كنية الراوي وعلقها عن ابن المقرئ، أخرجها أحمد، وابن أبي عمر العدني -كما ذكر البوصيري-، كلاهما عن ابن المقرئ وقالا: أبا سعيد الغفاري[٣].

ومن هنا يظهر الخلاف في كنية الراوي بين البخاري ومن تبعه، وابن الجنيد ومن تبعه.

وأبو سعيد الغفاري روى عنه ثقتان أبو هانئ الخولاني وخلاد بن سليمان الحضرمي، ولم أجد فيه توثيقا.

والراوي عنه أبو هانئ الخولاني ثقة رفع أحمد بن صالح من شأنه[٤].

دراسة رأي ابن الجنيد:

ذهب أبو حاتم إلى أن الصواب في كنية الراوي أبو سعد الغفاري، ولم يبين دليلا لذلك، وتبين أنه قد تبع البخاري، وقد أبان البخاري عن الدليل حيث علّق عن ابن المقرئ عن حيوة بن شريح المصري، عن أبي هانئ، وقال في كنيته: أبا سعد، إلا أن أحمد وابن أبي عمر قد روياه عن ابن المقرئ وقالا: أبا سعيد.

---

(١) "الكنى والأسماء"، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ١: ٣٩٥؛ "الأسامي والكنى"، أبو أحمد الحاكم الكبير، ٥: ٣٧٩.

(٢) "تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة"، ابن حجر العسقلاني، ٢: ٤٦٧.

(٣) "المسند"، أحمد بن حنبل، ١٤: ١٤؛ "إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة"، أحمد بن أبي بكر البوصيري، ٤: ٤٩١.

(٤) "تاريخ أسماء الثقات"، علي بن عمر بن شاهين، ص: ٧٠.

وكأن ابن أبي حاتم لم يقنع بما قاله أبوه، ولذا سأل ابن الجنيد الذي أبان أن كنيته أبا سعيد، معتمدا في ذلك على رواية أحمد بن صالح؛ لأنه أعرف بالرواة المصريين.

الخلاصة:

الصحيح أن كنية الراوي أبو سعيد الغفاري كما ذهب إليه ابن الجنيد خلافا لأبي حاتم الرازي، والحديث منكر تفرد به حميد بن هانئ عن أبي سعيد الغفاري، وأبو سعيد لم يوثق.

قال ابن أبي حاتم (٦/ ٦١٨-٦١٩):

٢٨٠٨ - وسمعت علي بن الحسين بن الجنيد -ورأى في كتابي حديثا-، عن محمد بن عوف الحمصي، عن حَيْوة بن شريح، عن بقية، عن معاوية بن يحيى الصدفي، عن محمد بن عجلان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: "الْمُؤْمِنِ الْقَوِيُّ أَفْضَلُ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَكُلٌّ فِي خَيْرٍ، اِحْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَلَا تَعْجَزْ، فَإِنْ غَلَبَكَ شَيْءٌ فَقُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ صَنَعَ، وَإِيَّاكَ وَلَوْ! فَإِنَّ اللَّوْ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ".

فسمعت ابن الجنيد -حافظ حديث مالك والزهري- يقول: "إِنَّمَا يَرْوِيهِ النَّاسُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِلَا عُمَرَ".

تخريج الحديث:

هذا الحديث اختُلِف فيه على محمد بن عجلان على وجهين:

الأول: روايته من مسند عمر ﷺ.

رواه محمد بن عوف الحمصي، عن حيوة، عن بقية، عن معاوية بن يحيى الصدفي به .ولم أقف عليه عند غير ابن أبي حاتم.

وأعله ابن الجنيد بأنَّ الناس يروونه من مسند أبي هريرة ﷺ، ويعني

بذلك أن زيادة معاوية بن يحيى الصدفي -أحد الضعفاء[١]- في إسناده عمر ﷺ منكرة؛ لمخالفتها رواية أصحاب ابن عجلان.

الثاني: من مسند أبي هريرة ﷺ دون زيادة عمر ﷺ فيه.

واختلف فيه على ابن عجلان على ثلاثة أوجه:

الأول: عن الأعرج به.

أخرجه النسائي[٢] عن قتيبة بن سعيد، وسليمان بن منصور، وابن ماجه[٣] عن محمد بن الصباح، والطحاوي[٤] عن يونس بن عبد الأعلى، كلهم (قتيبة، وسليمان، ومحمد بن الصباح، ويونس) عن سفيان بن عيينة، عن ابن عجلان به.

ولم يسمعه ابن عجلان من الأعرج كما ذكر الطحاوي، ويدل على ذلك أن بينهما واسطة.

الثاني: عن رجل من آل أبي ربيعة عن الأعرج، به.

أخرجه الحميدي[٥] -ومن طريقه الفسوي[٦]- عن ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن رجل من آل أبي ربيعة به.

والرجل المذكور هو ربيعة بن عثمان بن ربيعة التيمي كما تدل عليه رواية ابن المبارك الآتية.

الثالث: عن ربيعة بن عثمان، عن الأعرج به.

---

(١) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٨: ٣٨٣؛ "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، المزي، ٢٨: ٢٢١-٢٢٣.

(٢) "السنن الكبرى" عمل اليوم والليلة، النسائي، ٩: ٢٣٠.

(٣) "السنن"، محمد بن يزيد بن ماجه، ٥: ٢٦٨.

(٤) "شرح مشكل الآثار"، أحمد بن محمد الطحاوي، ١: ٢٣٦.

(٥) "مسند الحميدي"، ٢: ٢٦٧.

(٦) "المعرفة والتاريخ"، الفسوي، ٣: ٦.

أخرجه أحمد[(١)]، والفسوي[(٢)]، والطحاوي[(٣)] من طرق عن ابن المبارك، عن ابن عجلان، عن ربيعة بن عثمان، عن الأعرج به.

وقال ابن عجلان -في رواية الفسوي، والطحاوي-: سمعته من ربيعة، وحفظته من محمد.

يعني أنه سمعه من ربيعة وحفظه كذلك عن محمد بن يحيى بن حبان.

وربيعة بن عثمان لم يسمعه من الأعرج بينهما محمد بن يحيى بن حبان كما ذكر ذلك الطحاوي.

وأخرجه مسلم[(٤)] من طريق عبد الله بن إدريس الأودي، عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج به.

دراسة رأي ابن الجنيد:

أفاد ابن الجنيد تلميذه ابن أبي حاتم بعلة الحديث الذي رآه في كتابه من رواية بقية، عن معاوية بن يحيى الصدفي، عن ابن عجلان بزيادة عمر ﷺ في إسناد الحديث، وأن المحفوظ روايته من مسند أبي هريرة ﷺ.

وقد تبين صواب ما ذكر حيث رواه ابن عيينة وابن المبارك عن ابن عجلان من مسند أبي هريرة ﷺ. ولم يزد بيانا في الاختلاف في الحديث؛ لأنه أراد أن يذكر ما يُعلّ رواية معاوية بن يحيى الصدفي.

والحديث لم يسمعه ابن عجلان من الأعرج، وإنما رواه عن ربيعة بن عثمان عنه، كما أن ربيعة لم يسمعه من الأعرج بينهما محمد بن يحيى بن

---

(١) "المسند"، أحمد بن حنبل، ١٤: ٣٩٥.
(٢) "المعرفة والتاريخ"، الفسوي، ٣: ٦.
(٣) "شرح مشكل الآثار"، الطحاوي، ١: ٢٣٦.
(٤) "صحيح مسلم"، ٤: ٢٠٥٢. رقم: ٣٤.

حبان، وقد سمعه ابن عجلان من ربيعة ومن محمد بن يحيى بن حبان كلاهما عن الأعرج.

الخلاصة:

زيادة عمر ﷺ في الإسناد منكرة أخطأ فيها معاوية بن يحيى الصدفي، والمحفوظ رواية ابن عيينة وابن المبارك عن ابن عجلان من مسند أبي هريرة ﷺ كما أشار إليه ابن الجنيد، ولم يسمعه ابن عجلان من الأعرج بينهما ربيعة بن عثمان، ومحمد بن يحيى بن حبان.

الخاتمة

في خاتمة البحث أستعرض أهم النتائج المتوصّل إليها:

١. بلغت المسائل التي سأل الإمام ابن أبي حاتم شيخه علي بن الحسين بن الجنيد عنها، أو أورد حكمه فيها في كتاب العلل (١٧) مسألة.

٢. تنوعت أحكام ابن الجنيد وعباراته واستدلاله بقرائن تشتهر عند أهل هذا الفن، ومما يلاحظ استعماله مصطلح الإفساد حيث تكون الرواية المفسدة في مقابل رواية أخرى ظاهرها الصحة أو ضعفها غير شديد، ويتبين بالرواية المُفسدة نكارتها وشدة ضعفها.

٣. اتضح من خلال البحث أن سبب سؤال الإمام ابن أبي حاتم لشيخه الإمام علي بن الحسين بن الجنيد يرجع لأمرين: أحدهما: أن ابن أبي حاتم جعله بمنزلة أبيه -وذلك بعد وفاة أبي حاتم-، فَرَضِيَهُ وسأله عن علل بعض الأحاديث حيث لم يتفق له سؤال أبيه عنها، والثاني: علمه بحديث الزهري ومالك حيث سأله عن أربعة أحاديث من حديث الزهري، وحديث واحد من حديث مالك.

٤. ظهور شخصية ابن الجنيد النقدية، وحكمه على الأحاديث مع إبرازه الدليل على ما ذهب إليه، بل ومخالفة إمام مثل أبي حاتم

الرّازي، ورجحان قوله عليه في أربعة مواضع (المسائل رقم: ٢٥٣، ٢٥٤٣، ١٣٧٧، ١٥٢٧).

التوصيات:

دراسة أثر بعض أئمة العلل في بعض الكتب المشهورة وإبراز مكانتهم من خلالها، ومن أولئك الإمام محمد بن عوف الطائي وأثره في كتاب العلل لابن أبي حاتم حيث حفظ لنا أحكامه التعليلية فيما سأله عنه في كتابه.

ثبت المصادر والمراجع

"**إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة**"، البوصيري أحمد بن أبي بكر، تحقيق: ياسر إبراهيم، (ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤٢٠هـ).

"**أحاديث الشيوخ الثقات**"، محمد بن عبد الباقي الأنصاري قاضي المارستان، تحقيق: الشريف حاتم العوني، (ط١، الرياض: عالم الفوائد، ١٤٢٢هـ).

"**أخبار مكة**"، الفاكهي محمد بن إسحاق، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، (ط٢، بيروت، دار خضر، ١٤١٤هـ).

"**الأسامي والكنى**"، الحاكم الكبير أبو أحمد محمد بن محمد، تحقيق: د. يوسف الدخيل وآخران، (ط١، الرياض: العبيكان -نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-، عام ١٤٣٥هـ).

"**الإصابة في تمييز الصحابة**"، العسقلاني أحمد بن حجر، تحقيق: الفريق العلمي بهجر، (ط١، الرياض: دار هجر، ١٤٢٩هـ)

"**الأم**"، الشافعي محمد بن إدريس، تحقيق: رفعت عبد المطلب، (ط١، المنصورة: دار الوفاء، ٢٠٠١م).

"**الإيماء إلى أطراف حديث كتاب الموطأ**"، الداني أحمد بن طاهر، تحقيق: رضا بو شامة، (ط١، الرياض: المعارف، ١٤٢٤هـ).

"**الإيمان**"، ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد، تحقيق: ناصر الدين الألباني، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٣م).

"**البدع والنهي عنها**"، القرطبي محمد بن وضاح، تحقيق: عمرو عبد المنعم، (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٦هـ).

"**تاريخ أسماء الثقات**"، ابن شاهين علي بن عمر، تحقيق: صبحي السامرائي (ط١، الكويت: دار السلفية، ١٤٠٤هـ).

"**تاريخ الإسلام**"، الذهبي أحمد بن محمد، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٦هـ).

"**تاريخ مدينة السلام**" المعروف بتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي أحمد بن علي، تحقيق: بشار عواد، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).

"**تاريخ مدينة دمشق**"، ابن عساكر علي بن الحسن، تحقيق: عمر كرامة العمروي، (ط١، بيروت: دار الفكر، عام ١٤١٥هـ).

"**تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي**"، أحمد بن شعيب النسائي، المعروف بمشيخة النسائي. تحقيق: الشريف حاتم العوني، (ط١، مكة المكرمة: عالم الفوائد، ١٤٢٣هـ).

"**تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة**"، العسقلاني أحمد بن حجر، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤١٦هـ).

"**تعليقات الدارقطني على المجروحين**"، الدارقطني علي بن عمر، تحقيق: خليل العربي، (ط١، القاهرة، الفاروق، ١٤١٤هـ).

"**تفسير القرآن العظيم**"، ابن كثير إسماعيل بن عمر، تحقيق: سامي سلامة، (ط٢، الدمام: دار طيبة، ١٤٢٠هـ).

"**تفسير القرآن العظيم**"، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد الرازي، تحقيق: أسعد الطيب، (ط٣، مكة المكرمة: نزار الباز، ١٤١٩هـ).

"**تفسير القرآن من الجامع**"، عبد الله بن وهب المصري، تحقيق: ميكلوش موراني، (ط١، بيروت: دار الغرب، ٢٠٠٣).

"**تقريب التهذيب**"، العسقلاني أحمد بن حجر، تحقيق: محمد عوامة. (ط١، حلب: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ).

"**التقصي لما في الموطأ من حديث النّبي ﷺ**"، ابن عبد البر يوسف بن عمر، تحقيق: فيصل العلي، (ط١، الكويت: مجلة الوعي الإسلامي، ١٤٣٣هـ).

"**تلخيص الموطأ**" رواية ابن القاسم، القابسي علي بن محمد، تحقيق: محمد علوي المالكي، (ط١، أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٢٥هـ).

"**تلخيص مجرد أسماء الرواة عن مالك للخطيب**"، العطار رشيد الدين يحيى بن محمد، تحقيق: سالم السلفي، (ط١، المدينة المنور: الغرباء الأثرية، ١٤١٨هـ).

"**التهجد وقيام الليل**"، ابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد، تحقيق: د. مصلح الحارثي، (ط١، الرياض: الرشد، ١٩٩٨).

"**تهذيب التهذيب**"، العسقلاني أحمد بن حجر، تحقيق: عادل مرشد، (ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ).

"**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**"، المزي يوسف بن عبد الرحمن، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ).

"**التواضع والخمول**"، ابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد، تحقيق: محمد عطا، (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ).

"**ترتيب الثقات المسمى = الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**"، ابن قطلوبغا زين الدين قاسم، تحقيق: شادي آل نعمان، (ط١، صنعاء: مركز النعمان، ١٤٣٢هـ).

"**الثقات**"، محمد بن حبان البستي، اعتنى به: محمد عبد المعين. (ط١، الهند، دار المعارف العثمانية، ١٩٧٣م).

"**جامع البيان**"، الطبري محمد بن جرير، تحقيق: الفريق العلمي بهجر، (ط١، مصر: دار هجر، ١٤٢٢هـ).

"**جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم السنن**"، ابن كثير إسماعيل بن عمر، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، (ط٢، مكة المكرمة: النهضة، ١٤١٩هـ).

"**الجامع**" المطبوع باسم الجامع الكبير، الترمذي محمد بن عيسى، تحقيق: بشار عواد، (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩٦م).

"**الجامع صحيح**"، البخاري محمد بن إسماعيل، تحقيق: زهير الناصر، (ط١، بيروت: طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).

"**الجامع**"، عبد الله بن وهب المصري، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، (ط١، المنصورة: دار الوفاء، ١٤٢٥هـ).

"**الجرح والتعديل**"، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد الرازي، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، (ط، بيروت: دار الكتب العلمية، عام١٣٩٦ه).

"**جزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثا**"، البغوي عبد الله بن محمد، تحقيق: محمد إدريس، (ط١، الدمام: ابن الجوزي، ١٤٠٧هـ).

"**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**"، أبو نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٦هـ).

"**السنة**"، الخلال أحمد بن محمد، تحقيق: عطية الزهراني، (ط١، الرياض: دار الراية، ١٤١٠هـ).

"**سنن أبي داود**"، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٩م).

"**السنن الكبير**"، البيهقي أحمد بن الحسين، تحقيق: الفريق العلمي، (ط١، مصر: دار هجر، ١٤٣٢هـ).

"**سنن النسائي الكبرى**"، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن شلبي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).

"**سنن النسائي**"، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: تحقيق التراث، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤١١هـ).

"**السنن**"، ابن ماجه محمد بن يزيد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣٠هـ).

"**السنن**"، الخراساني سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط١، الهند: الدار السلفية، ١٤٠٣هـ).

"**السنن**"، الدارقطني علي بن عمر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ).

"**سؤالات ابن الجنيد**"، يحيى بن معين البغدادي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، (ط١، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ).

"**سؤالات ابن بكير**"، الدارقطني علي بن عمر، تحقيق: محمد الأزهري، (ط١، القاهرة: دار الفاروق، ١٤٢٧هـ).

"**سير أعلام النبلاء**"، الذهبي أحمد بن محمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ).

"**شرح مشكل الآثار**"، الطحاوي أحمد بن محمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ).

"**صحيح ابن خزيمة**"، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ).

"**صحيح مسلم**"، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، (ط١، بيروت: إحياء التراث، ١٤١٢هـ).

"**طبقات المفسرين**"، الداوودي محمد بن علي، تحقيق: لجنة من العلماء، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية).

"**العبر في خبر من غبر**"، الذهبي أحمد بن محمد، تحقيق: محمد بسيوني زغلول، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ).

"**العلل ومعرفة الرجال**" رواية عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله عباس، (ط٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ).

"**فتح الباب في الكنى والألقاب**". ابن منده محمد بن إسحاق، تحقيق: د. نظر الفريابي، (ط١، الرياض: مكتبة الكوثر، ١٤١٧هـ).

"**فتح الباري**"، العسقلاني أحمد بن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٧٩هـ).

"**فضيلة الشكر لله على نعمه**"، الخرائطي محمد بن جعفر، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ).

"**الكامل في ضعفاء الرجال**"، الجرجاني عبد الله بن عدي، اعتنى به: مازن السرساوي، (ط١، الرياض: الرشد، ١٤٣٤هـ).

"**كتاب العلل**"، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، وخالد الجريسي، (ط١، الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ).

"**كتاب المعجم**"، أحمد بن محمد الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، (ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ).

"**الكنى والأسماء**"، الدولابي محمد بن أحمد، تحقيق: نظر الفريابي، (ط١، بيروت: ابن حزم، ١٤٢١هـ).

"**الكنى والأسماء**"، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، (ط١، المدينة المنورة: نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ).

"**لسان الميزان**"، العسقلاني أحمد بن حجر، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية والمطبوعات الإسلامية، ١٤٢٣هـ).

"**المجروحين من المحدثين**"، محمد بن حبان البستي، تحقيق: حمدي السلفي، (ط١، الرياض، دار العصيمي، ١٤٢٠هـ).

"**المحلى بالآثار**"، ابن حزم علي بن أحمد، تحقيق: عبد الغفار بنداري، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ).

"**مختصر تاريخ دمشق**"، ابن منظور محمد بن مكرم، تحقيق: روجيه نحاس، (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٤م).

"**المخلصيات**"، المخلص محمد بن عبد الرحمن، تحقيق: نبيل سعد الدين الجرار، (ط٢، الكويت: دار النوادر،١٤٣٢هـ).

"**المراسيل**"، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عبد الله الزهراني، (ط١، الرياض: الصميعي، ١٤٠٨هـ).

"**المزكيات**"، المزكي إبراهيم بن محمد، تحقيق: أحمد السلوم، (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤٢٥هـ).

"**المستدرك على الصحيحين**"، الحاكم محمد بن عبد الله، تحقيق: الفريق العلمي، (ط١، الرياض: دار الميمان، ١٤٣٥هـ).

"**مسند أبي داود الطيالسي**"، الطيالسي سليمان بن داود، تحقيق: محمد عبد المحسن التركي، (ط١، مصر: دار هجر، ١٤٢٠هـ).

"**مسند أبي يعلى**"، أبو يعلى الموصلي أحمد بن المثنى، تحقيق: حسين سليم أسد، (ط١، دمشق: المأمون، ١٤٠٤هـ).

"**مسند البزار**" المطبوع باسم البحر الزخار، البزار أحمد بن عمرو، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (ط١، المدينة المنورة: العلوم والحكم، ١٤١٦هـ).

"**مسند الحميدي**"، الحميدي عبد الله بن الزبير، تحقيق: حسين أسد، (ط١، دمشق: دار السقيا، ١٩٩٦م).

"**مسند الشافعي**" ترتيب سنجر، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: ماهر الفحل، (ط١، الكويت: غراس، ١٤٢٥هـ).

"**مسند الشهاب**"، القضاعي محمد بن سلامة، تحقيق: حمدي السلفي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).

"**المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم**"، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، تحقيق: سراج الحق هاشم وآخرون، (ط١، المدينة المنورة: نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٥هـ).

"**مسند الموطأ**"، الجوهري عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق: طه بو سريح، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧م).

"**المسند**"، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).

"**المصنف**"، ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد، تحقيق: د. محمد عوامة، (ط١، جده: دار القبلة، ١٤٢٧هـ).

"**المصنف**"، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ).

"**المعجم الأوسط**"، الطبراني سليمان بن أيوب، تحقيق: طارق عوض الله، (ط١، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٨هـ).

"**المعجم الكبير**"، الطبراني سليمان بن أيوب، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، (ط٢، بيروت: إحياء التراث العربي، ١٩٨٣م).

"**معجم المؤلفين**"، كحالة عمر رضا، (ط-، بيروت: مكتبة المثنى، ودار الكتاب العربي).

"**معرفة السنن والآثار**"، البيهقي أحمد بن الحسين، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، (ط١، حلب: دار الوعي، ١٤١٢هـ).

"**المعرفة والتاريخ**"، الفسوي يعقوب بن سفيان، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤١٠هـ).

"**المنتقى من السنن المسندة**"، ابن الجارود عبد الله بن علي، تحقيق: الفريق العلمي بالتأصيل، (ط١، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ).

"**الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس**" رواية يحيى بن عبد الله بن بكير المصري، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: د. بشار عواد ومحمد الأزهري، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٢٠م).

"**موطأ مالك**" رواية أبي مصعب الزهري، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: بشار عواد معروف، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ).

"**موطأ مالك**" رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: عبد المجيد تركي، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م).

"**موطأ مالك**" رواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، (ط٢، القاهرة: المكتبة العلمية).

"**موطأ مالك**" رواية يحيى بن يحيى الليثي، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: المجلس العلمي الأعلى. (ط٢، الرباط: دار أبي رقراق، ١٤٤٠هـ).

"**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**"، الذهبي أحمد بن محمد، تحقيق: علي البجاوي، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٩٦٣م).

"**نسب قريش**"، الزبيري مصعب بن عبد الله، تحقيق: ليفي بروفنسال، (ط٣، القاهرة: دار المعارف).

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المركز: info@alsunan.com إدارة المجلة: journal@alsunan.com

+966544179454 c4sunnah
@c4sunnah www.alsunan.com

Arcif Analytics

doi

eISSN 2785-8499